AFTE مؤسسة حرية الفكر والتعبير

هيباتيا نشرة غير دورية معنية بحرية الفكر والإبداع ◆ تصدر عن برنامج الرقابة ◆ العدد الثالث : ديسمبر ٢٠٠٩



هيباتيا

صحافة مصر .. .. لا إستراحه للمعارب

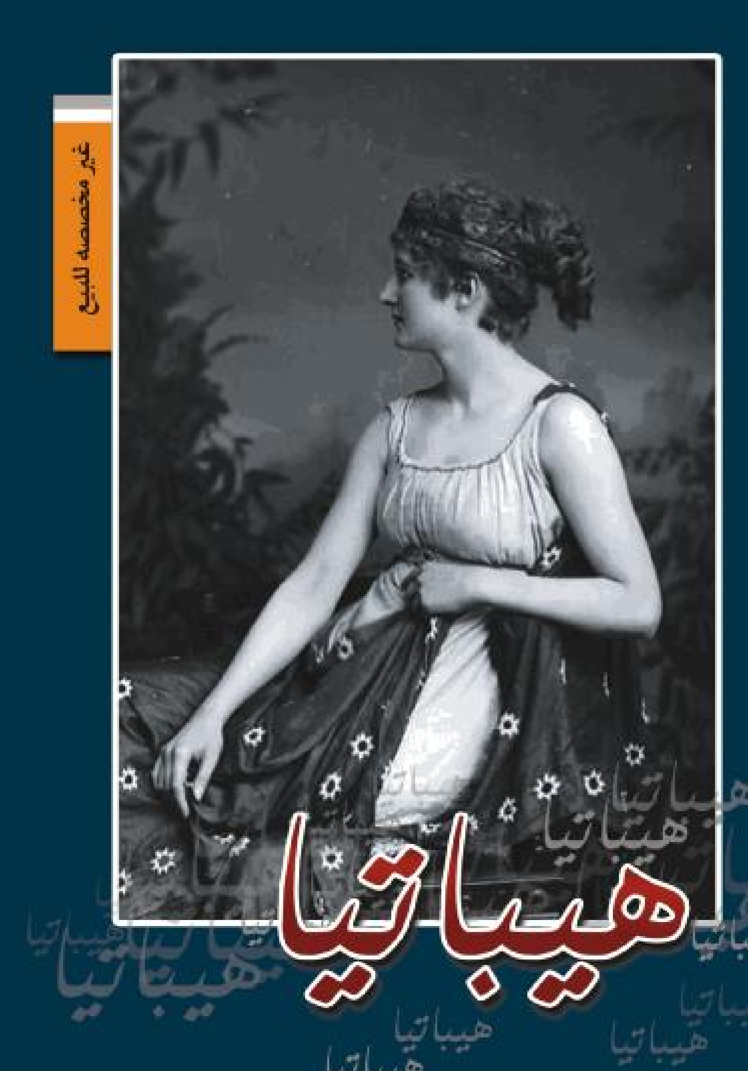
- سعد هجرس : دعائم أربع لحرية الصحافة في مصر.
- تاريخ قوانين الرقابة : حلقة حديدية .. حلقة ناعمة.
- المدونون وصحافة الإنترنت : هدف جديد .. لقيود قديمة.
- أربع مؤسسات حكومية تحكم الحارس العام للوطن.
- تصريحات "كارهة" من رسميين تحتقر صاحبة الجلالة وتحرض ضدها

شهدات ولقاءات

عبد الله السناوي - هاني شكر الله - هشام قاسم

صلاح عيسى - جلال دويدار

غير مخصصة للبيع



هيباتيا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 084 41
Madient Adaa Hayet el tadris
Gamet el kaheraa - Giza - Blog 9 Apt 92

تليفون : ٣٣٣٠٨٤٤١ (٢٠٢)
مدينة أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة
عمارة ٩ الدور التاسع شقة ٩٢ – الجيزة

E-mail:info@afteegypt.org
www.afteegypt.org

لماذا هيباتيا ؟

هيباتيا هي أول شهيدة للعلم يعرفها التاريخ، ولدت في الإسكندرية " مصر " حوالي عام ٣٨٠، واغتيلت في مارس ٤١٥ . وهي عالمة رياضيات ومنطق وفلك وفيلسوفه تنتمي للمدرسة الأفلاطونية الجديدة. وكانت ابنة ثيون آخر زملاء متحف الإسكندرية الملحق بمكتبتها التي احترقت. وقد قام بطريرك الإسكندرية كيرليس الرابع المشهور بعمود الدين بتحريض جماهير من المسيحين المتطرفين على اغتيال هيباتيا حتى هاجت الجماهير وهبت عليها فلحقوا بها خلف عربتها وألقوها أرضا، وقاموا بتعريتها تماما، وسحلها في شوارع الإسكندرية وتذكر بعد التقارير أنه قد تم سلخ جلدها عن جسمها وإعدامها حرقا فيما كانت لا تزال حية، فيما ذكرت تقارير أخرى أن إحراقها ونزع جلدها عن بدنها تم بعد قتلها حتى أنفصل لحمها عن العظم ثم مثلوا بالجثة وحرقوها.

كانت جريمة هيباتيا أنها لم ترضخ لسلطة الكنيسة وأساطيرها وكهنتها، وتمسكت بحقها في العلم، وحريتها في التفكير والاعتقاد، وإصرارها على عدم مسايرة التيار الظلامي الصاعد بامتداد الإمبراطورية الرومانية، وذلك أن المتعصبين في ذلك الزمن رأوا في " هيباتيا" لب الفكر الوثني لما تحمله من أفكار فلسفية، وكانت هذه هي نهاية أول شهيدة علم في التاريخ البشري..

الآراء الواردة فى النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء المؤسسة.

المدير التنفيذى :
عماد مبارك
فريق برنامج الرقابة :
محمد عمران – أحمد عزت
المحرر العام :
سيد محمود محمد عطية
كتاب العدد:
سعد هجرس عمر الهادى
أحمد الدارينى خليل ابو شادى
شارك فى تحرير العدد:
فاطمة شعبان محمد العريان
ابتسام تعلب انتصار صالح



الناشر : مؤسسة حرية الفكر والتعبير
العدد الثالث ديسمبر ٢٠٠٩.
رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٨١٤٣
الإخراج الفنى والتصميم
ZOOM Printing
0127070029

لتلقى الاقتراحات والآراء نرجو الإرسال على E-mail:Hypatia@afteegypt.org

تتوجه مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالشكر إلى مبادرة العدالة فى المجتمع المفتوح على دعمها لأنشطة برنامج الرقابة





تمهيد للعدد

لا إستراحة للمحارب

يخرج الجندي للقتال . يقتل ويقتل دون أن يحق له أن يرفض أو يتساءل. يصدر القاضي حكمه، الذى قد يحدد مصير رئاسة بلد مثل أمريكا، وفقاً لقوانين معمول بها، دون أن يحق له مناقشتها أو الاقتناع المسبق بها.

نموذجان من سلطتين / مؤسستين لهما قوتهما في أي منظومة وطنية . لكن الصحفي وحده لا يكتب رأياً ، إلا ما هو مقتنع به .. ما يتسق مع خياراته . ولا يمرر خبراً إلا ما يتفق مع القواعد المهنية ، ولا رقيب عليه فى الحالتين إلا الضمير الجمعي للوطن، فإذا أخطأ .. انتهى مهنياً واجتماعياً.

" الحارس العام الوطنى "، هكذا توصف مهنة البحث عن المتاعب فى الأدبيات السياسية للدولة الحديثة، التى منحتها حماية ورعاية دستورية، قد تتفوق على باقي السلطات، لكنها –عملياً – تبقى المحارب الذي يدافع عن الوطن والمواطن، والذي يتلقى الطعنات من الجميع .. نظم حكم وتنظيمات سياسية .. وفئات وبنى اجتماعية .



مادة ٤٨ من الدستور المصرى :
حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها او وقفها او الغاؤها بالطريق الإدارى محظور . ويجوز استثناء فى حالة الطوارئ أو فى زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة فيما يتصل بالسلطة العامة أو الأمن القومى وذلك كله وفقا للقانون.



مادة ٤٧ من الدستور المصرى:
حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأية ونشرة بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

حول المؤسسة

مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٦ تحت أسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير . وتهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير .

عن برنامج الرقابة

يأتي اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة ، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً" وذلك لما تتعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة، تتبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية . ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية . هذا إلى جانب تلك القيود التى يفرضها المجتمع ذاته لما يتسم به من ثقافة تقليدية تستند بالاساس إلى مقولات الفكر الدينى المنغلق فى أغلب الأحيان.

يسيطر عليها الحزب الحاكم:

٤ مؤسسات تحكم الحارس العام للوطن

فاطمة شعبان

نظرياً، كلها تأسست لحماية ورعاية الحارس العام للوطن وتحقيق أكبر قدر من الإستقلال والحرية له. عملياً، حسب مراقبين، هي أدوات تكبيله. مثلاً: الأولى ألغت رخصة الأهالي في عصرها الذهبي بحجة عدم إنتظامها في الصدور. لصادرتها أسبوعياً، والثانية يتحكم بملكيتها القانونية في القسم الأكبر من منظومة صاحبة الجلالة، والثالثة .. " بوابة مفلترة " للإصدارات الأجنبية والمصرية ذات الترخيص الأجنبي، والرابعة دورها " تدجين " الكتلة العظمى من الصحفيين.. وبالتبعية نقابتهم.

المجلس الأعلى للصحافة :

هيئة مستقلة حسب وصف قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، يتم تشكيله بقرار من رئيس الجمهورية، للقيام "على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي".

من إختصاصاته :

– إبداء الرأي في كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.

– إصدار تراخيص الصحف الخاصة والحزبية، وتلقي إخطارات تغير توقيت صدورها، وإعلان إلغاء ترخيص غير المنتظم في الصدور منها.

– دعم الصحافة وتنميتها وتطويرها، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والهيئات الفنية المحلية والعالمية، ومن خلال إنشاء مركز للبحوث ومركز للمعلومات.

– التوثيق التاريخي لتطور صناعة الصحافة في مصر.

– التنسيق بين المؤسسات الصحفية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية والتدريب والتأهيل.

– متابعة الأداء الاقتصادي للمؤسسات القومية، ومناقشة تقارير الإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات المتعلقة بها.

– توفير مستلزمات إصدار الصحف وتذليل العقبات التي تواجهها.

– تحديد حصص الورق لدور الصحف وأسعار الصحف والمجلات، وأسعار ومساحات إعلانات الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال.

– حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم .

– إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي تعده نقابة الصحفيين.

– متابعة وتقييم ما تنشره الصحف، وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير.

صفوت الشريف

– النظر في شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين، فيما يتعلق بالتزام الصحافة بآداب المهنة وسلوكياتها، أو فيما ينشر ماساً بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة. وضمان احترام الصحف والصحفيين لحق الرد وحق التصحيح.

– ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.

– تحديد نسبة مئوية سنوياً من حصيلة الإعلانات في الصحف لصالح صندوقي المعاشات والإعانات بنقابة الصحفيين والنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام .

– تلقي قرارات لجنة القيد بالنقابة، ونتائج انتخابات أعضاء مجلس النقابة، وقرارات الجمعية العمومية للنقابة.

– الإذن للصحفي بالعمل بصحيفة أو وكالة أو وسيلة إعلام أجنبية داخل مصر أو خارجها، أو مباشرة أي نشاط فيها سواء أكان هذا العمل بصفة مستمرة أم متقطعة، بعد موافقة جهة عمله.

مجلس الشوري :

– الغرفة الثانية من البرلمان المصري.

– يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه، غالباً ما يكون من بينهم رؤساء تحرير الصحف القومية / الحكومية.

– يسيطر الحزب الوطني الحاكم على الغالبية الكاسحة لكراسيه عبر إنتخابات تشكك فيها المنظمات الحقوقية المحلية والدولية .

– بمقتضى القانون يملك المجلس الصحف القومية ملكية " خاصة " ، نيابةً عن الشعب، وتحدد اللجنة العامة بالمجلس الأسماء المرشحة لرئاسة مجالس إدارة وتحرير المؤسسات والإصدارات القومية قبل التصديق على تعيينها – عملياً، من رئيس الجمهورية – ليعلنها رئيس المجلس صورياً باسمه.

مكتب الصحافة بوزارة الإعلام :

تنظم عمله المادة التاسعة من قانون المطبوعات، وهو خاص بالمطبوعات الأجنبية الواردة من الخارج ، حتى لو كانت باللغة العربية وموجهة للقراء المصريين ويملكها ويحررها مصريون ، أضطروا إلى إصدارها بترخيص من الخارج تجاوزاً لقيود إصدار الصحف وملكيتها داخلياً. هنا يملك الرقباء الرسميون حظر دخول هذه المطبوعات ليقضي على وجودها عملياً، كما حصل مع الإصدار الأول من جريدة الدستور عام ١٩٩٨ – وفي أفضل الأحوال يوسع الرقباء ومسئولي الصحف ذات الطبيعة المحلية – بما في ذلك الصادرة بلغات أجنبية – التفاهم قبل الطبع على حذف موضوعات تثير حساسية الرقابة ، لتجنب المطبوعة خسائر المصادرة.

الصحافة القومية :

ابنة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ورغم أنه يطلق عليها قومية إلا أنها ذات توجه حكومي خالص، وهي مملوكة لمجلس الشورى ويشرف عليها المجلس الأعلى للصحافة، ويعمل بها أكثر من ٨٠ % من الصحفيين المصريين، وتنقسم إلى قسمين، المؤسسات الغنية وتوصف بـ " صحافة الشمال ، وهي: الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير / الجمهورية، وتصدر عنها الصحف اليومية الأكثر شهرة. والقسم الثاني : المؤسسات الأقل غنى وهي: التعاون ودار الشعب وروزاليوسف ودار الهلال.

وأغلب الصحف القومية كانت مؤسسات خاصة، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦ صدر قرار جمهوري بتحويل ملكية صحف دور الأهرام والهلال وأخبار اليوم وروزاليوسف إلى الاتحاد القومي ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة إلا بترخيص من الاتحاد.

والآن .. تعلو وتنخفض الصيحات مطالبة بإعادة خصخصتها، لفك أسرها الحكومي، خاصة مع دعاوي بتزايد الفساد داخل معظمها وتردي أوضاعها المالية والمهنية، وتراجع توزيعها أمام الصحف المستقلة التي يتسع نصيبها تدريجياً من سوق القراءة والإعلانات.

“

السيد الرقيب :

كان ممثلا لفرع مكتب الصحافة بوزارة الإعلام، ألغي فبراير ١٩٧٤ من الذي تأسس عقب هزيمة ٦ يونيو ، ودوره الرسمي " إسداء النصح وتقديم العون " لرؤساء التحرير، وكان مخصص له مكتب مستقل بمقر الجريدة لمتابعة العمل تحريرياً، والموافقة على البروفات النهائية للجريدة.

”

“

حق الإصدار : قصر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ حق إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، ومنع الأفراد من تملكها . ومنع الصحفيين من المشاركة في ملكية شركاتها الخاصة / المساهمة ، التي يجب ألا يقل رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه لليومية و ٢٥٠ ألف جنيه للأسبوعية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في بنك مصري. يضاف إليها شروط "تفصيلية" يضعها المجلس الأعلى للصحافة، مثل حجم الفريق الصحفي، وأضيف لها العام الماضي، بعد إغلاق يومية البديل شرط تخصيص وضع وديعة بنكية لضمان حقوق الصحفيين والعاملين بالجريدة.

”



الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة

جلال دويدار : حرية الصحافة فى مصر .. مطلقة


جلال دويدار

ابتسام تعلب

يقف المجلس الأعلى للصحافة هدفاً لطلقات الغاضبين من القيود التي تكبل الحريات الصحفية في مصر، من قيود الإصدار إلى الرقابة المباشرة وغير المباشرة، وليس انتهاءاً بالتحريض ضد الصحفيين وضد نقابتهم، ومنع الطباعة وملاحقة الصحفيين وتكبيلهم بالقضايا والغرامات المالية الباهظة .

قائمة الإتهامات طويلة، رحب أمين عام المجلس ، صلاح دويدار بالحوار حولها.

هناك إتهام دائم للمجلس بـأنه تجاهل دوره الداعم للصحافة، لصالح الرقيب الحكومة عليه ؟

المجلس لا يمارس أى دور رقابي علي الصحف، لكنه يصدر توجيهات متعلقة بممارسات وأخلاقيات المهنة، ونقابة الصحفيين هي المنوط بها محاسبة أعضائها والمجلس يرصد مخالفات الصحف، دون تفرقة بين الخاصة والحزبية والقومية .. " فليس لدينا خيار وفاقوس " . واللجنة المكلفة برصد هذه المخالفات مشكلة من كبار الصحفيين ومن أساتذة إعلام.

لكنكم متهمين بتحريض النقابة ضد أعضائها - وحسب تعبير البعض- تريدونها سوطاً لعقاب الصحفيين ؟

لم يحدث قط أن طالبنا النقابة بذلك. والمجلس – عامةً – لا يمارس أي دور رقابي علي الصحف ، ولو كانت لنا هذه المهمة لأمكن وقف العديد من الممارسات غير الأخلاقية والمخالفات التي يترتب عليها عشرات القضايا التي تقام ضد الصحفيين المجلس يقوم بدور الراصد، فهو لا يستطيع مصادرة جريدة ما بحكم الدستور، أو وقف صحفي عن العمل، أو تغريمه مالياً. في المقابل.. من يخرج عن القيم الدينية والأخلاقية تحاسبه النقابة أو القضاء، وعلى النقابة دور مهم هنا لمتابعة الصحفيين. هذه إحدي المهام المنوطة بأي تنظيم نقابي لحماية المهنة ذاتها وتطهيرها ممن يسيئون إليها، مثل نقابات الأطباء والمحامين الصيادلة. ولهذا الغرض نظم القانون وجود لجنة تأديب نقابية تضم مستشاراً من مجلس الدولة إلى جانب عضو من مجلس النقابة وأحد أعضاء المجلس الأعلى، فالنقابة هي الجهة الوحيدة التي تحاسب الصحفيين وتعاقبهم، وكل دور المجلس هو إبلاغ النقابة لتتخذ إجراءاتها المهنية ضد الصحف المخالفة، وعامة المجلس لا يتحرك إلا في الحالات التي تمس الأمن القومي أو الوحدة الوطنية.

الا ترى أن المجلس المكلف بالقيام علي رعاية المهنة وتطويرها، مكلف أيضاً، ولو أدبيا لدعم المطالبة بإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر ؟

الصحفي ليس علي رأسه ريشه كي يستثنى من العقاب، فهو لا بد أن يحاسب مثل أي مواطن. لابد أن تكون له مصداقية في الأخبار التي ينشرها ولا يتعمد توجيه الاهانات إلى الأشخاص دون وثائق أو مستندات حقيقية، لأن القانون يعاقب أى شخص بسبب اعتدائه علي حرية الغير .. سواء كان صحفياً أو غير صحفي، فما دام الصحفي قد أخطأ فهناك قانون للعقوبات يطبق فى كل دول العالم وليس في مصر فقط. والصحفي الذي يحترم مهنته ويلتزم بثوابتها سيتفادي تلقائياً التعرض لتكذيب ما ينشره أو أن تقام ضد دعوى قضائية .

هل ينطبق ما قلته على أزمة جريدة الشعب المستمرة منذ تسع سنوات؟

هناك مغالطات كثيرة فى قضية الشعب، أولاً لنفرق بين نقطتين، الأولى تتعلق بإعادة صدور الجريدة، وهنا أؤكد أنه لم يصدر أي حكم قضائي يسمح بذلك لتنفيذه، فالحزب الذي يملكها مجمد، وبالتالي كل حقوقه القانونية مجمدة، ومنها إعادة إصدار الجريدة. كل من يتكلمون فى مشكلة الشعب يتجاهلون أنه لم يصدر حكم نهائي فيها، ودعواها ما زالت متداولة أمام القضاء، وحينما يصدر حكم نهائي سنحترمه، كما فعلنا مع مجلة الموقف العربي، وصحف الكرامة وصوت الأمة وعيون الليل . النقطة الثانية تتعلق بمرتبات الصحفيين الذين ما زالوا على قوة الجريدة، وهؤلاء تصرف لهم الدولة رواتبهم، رغم إن ذلك غير قانوني، والشهر الماضى أعدنا تصحيح أوضاعهم التأمينية وأيضا رواتبهم، ونسعى لتسكينهم فى إصدارات أخرى.

الم تكن (رأس الذنب الطائرة) تحذيراً قاسيا لباقي الصحف؟

ليس صحيحاً، الشعب أغلقت لأسباب قانونية ولمخالفتها معايير المهنة. عامةً ما تنشره الصحف ويكتبه الصحفيون لم يترك سقوفاً حمراء. من يقرأ ما تنشره الجرائد المصرية الآن ومنذ سنوات يجب أن يقر بأن حرية الصحافة فى مصر " مطلقة تماماً "، ومن يطلع على المشهد الإعلامي بمصر سيجده مزدحماً بالصحف والكتاب الذين يوجهون الانتقادات الحادة ضد رئيس الجمهورية مثله مثل أي مواطن، وقبل ذلك كان الصحفي يختفي لو مس أحداً من الكبار.. كما حدث مع الكاتب موسى صبري الذي أوقف عن العمل ونقل من الأخبار إلى الجمهورية بعد انتقاده مذيعة فى التليفزيون .

كيف تكون حرية الصحافة مطلقة وحق إصدار الصحف مقيدة بسلسلة من عقبات إجرائية وأمنية؟

نحن مجلس انشئ بقانون ونعمل وفقاً للقانون الذي يسمح لك بإصدار الصحف وفق شروط منطقية، منها أن تكون شركات مساهمة، ولديها رأس مال يحميها ويوفر للعاملين فيها الحماية المادية المعقولة. لا يوجد تضييق أو مماطلة في منح الصحف التراخيص اللازمة، بدليل ما حدث مؤخراً من صدور العديد من الصحف المستقلة التي حصلت على الترخيص بعد أن استوفت الشروط القانونية اللازمة . لا أحد يستطيع أن يصدر أو يغلق صحيفة .. لا الدولة ولا النقابة ولا المجلس الأعلى، إصدار الصحف تنظمه القانون، وسحب تراخيصها تنظمه أيضاً القانون.

إذا كانت الأمور بهذا اليسر لماذا تضطر صحف مصرية للصدور بتراخيص أجنبية والخضوع لمقص الرقيب المسبق، ولشروطه للسماح لها بالطباعة فى مصر ؟

الإجابة بسيطة .. للتهرب من الضمانات التي اشترطها القانون لجدية الصدور وحماية حقوق العاملين فيها . الدستور وغيرها جرائد عديدة، كانت تصدر بترخيص أجنبي، وعندما وفقت وضعها أصبحت جريدة مصرية يحميها القانون والدستور من الرقابة، عامةً الجرائد ذات التراخيص الأجنبية ليس للمجلس علاقة بإصدارها توجد لجنة مشكلة بقرار من رئيس الوزراء للنظر فى طبع هذه الصحف وتوزيعها في مصر، لأنها تخضع لإشراف جهاز الرقابة على المطبوعات الخارجية بوزارة الإعلام.


مجدى حسين

رئيس فنزويلا السابق كارلوس أندرياس بيريس: لا أخاف بوابة جهنم إذا فتحت فى وجهي، ولكنني أرتعش من صرير قلم صحفي.

وماذا عن قانون حرية تداول المعلومات، الا يدخل ضمن مهام المجلس لتطوير المهنة وتسهيل أداء دورها الوطني؟

من قال أننا لم نسعى لها؟ مجلسنا يعي جيداً أهمية صدور قانون متطور يحقق للصحفي سهولة الحصول على المعلومات ، وأنها الوسيلة الأولى لأداء عمله واكتساب مصداقية مهنية . لم يتوقف المجلس عن المطالبة بوضع هذا القانون، ودورنا يقتصر عند المطالبة والضغط الأدبي، فلسنا جهة تشريع، نحن نقف مع النقابة فى مساعيها لإصدار هذا القانون .

النقابة، كان لمجلسكم دور رئيسي لدعم مرشح ضد آخر في انتخابات النقيب شهر ديسمبر الماضي، أليس هذا الوجه الآخر للعملة.. جزرة السلطان؟

الصحفيون لا ينتظرون من يختار لهم ، هم ينتخبون المرشح الأفضل لتمثيلهم، لينجح فى رفع مستواهم المادي والمهني، وألا يكون له هدف سياسي . أي نقابة مهمتها الأولى خدمة أعضائها ومهنتها، لا خدمة تيار سياسي معارض، فى الانتخابات الأخيرة مارسنا دورنا في دعم المهنة، وقلنا صراحةً أن ما تحقق من مزايا مادية لا يرتبط بفوز هذا المرشح أو ذاك، ومن قبل انتخب مرشح يوصف بالمعارض، ولم نتراجع عن مكاسب تحققت حينها. في كل الأحوال، نقابة الصحفيين تحتاج لتعديلات قانونية تحقق لها الاستقرار، منها إنتخاب النقيب كل أربعة سنوات لا كل سنتين.. مثلها مثل باقي النقابات، أيضاً القانون لم يعد مناسباً فى عدة نقاط للأجواء السياسية والاجتماعية الحالية.



عدوان .. لفظي

تصريحات "كارهة" من رسميين . تحتقر صاحبة الجلالة وتحرض ضدها

أحمد الدريني

المتابع للتصريحات الصادرة عن قيادات النظام السياسي تجاه " الصحافة " يجد نفسه أمام ما يمكن تسميته " عدوان منهجي " و(كراهية منظمة) من جانب النظام للصحافة .

فعدد التصريحات الصادرة عن وزراء ومحافظين وقيادات برلمانية والتي تنال من "الصحافة" وتشكك في أهدافها ومصداقيتها يشي بمدى الكراهية والاحتقار اللذين يكنهما النظام لممارسي هذه المهنة .. وسنكتفي هنا بتصريحات عام واحد.

ففي ٦ نوفمبر الماضي طالب د. علي المصيلحي وزير التضامن الاجتماعي الصحفيين بـ " نزع الحقد من قلوبهم " ، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الحزب الوطني السنوي، فقد نقلت صحيفة " المصري اليوم " عن الوزير قوله : (إن شعار " من أجلك أنت " ليس من أجل مجموعة رجال الأعمال ولا الأغنياء، وأضاف "الأمر ليس كما ادعى بعض الصحفيين الذين فسروا الشعار على هواهم" . وطالب الوزير الصحفيين خلال زيارته قرية بني عياض في محافظة الشرقية، في ٦ نوفمبر ٢٠٠٩ ، بأن " يخرجوا الحقد من قلوبهم ").



ساذجاً وسطحياً إلى أبعد مدى.

ومن " الوزير " المصيلحي إلى " المحافظ " عدلي حسين تزداد حدة التصريحات المعادية للصحفيين ولمهنة الصحافة فقد نقلت صحيفة المصري اليوم في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ تصريحاً عن عدلي حسين في خضم أزمة إعدام الخنازير المصرية والقلاقل والتساؤلات العلمية التي أثيرت حول طريقة الإعدام المحتملة، جاء فيها سخرية من محررة المصري اليوم، حيث قال حسين في بيان تلاه أمام المجلس المحلي للمحافظة : " أشكر المحرره مها البهنساوي، صاحبة التحقيق الصحفي، على هذه الرقة والإنسانية البالغة، فقد تأثرت من أصوات الخنازير، وصعبت عليها، وإذا كانت قد أصابها الاكتئاب وتريد العلاج عندنا، فلا بأس ، وأنا مستعد أن أتحمل من جيبي الخاص تكلفة العلاج النفسي لمن أصابهم الاكتئاب بسبب إعدام الخنازير، ولأنني لا أملك مالاً كثيراً، سأعالجهم في (الخانكة) ومستعد أيضاً أن أرسل لـ (الجرنال الموقر) قائمة بأسماء من أصابهم الاكتئاب لعلاجهم في الخانكة " .

هكذا اتهم الوزير مصلحي الصحفيين بـ " الادعاء " وتفسير الأمور وفقاً لـ " هواهم " ، وهي اتهامات تدحض في مهنية الصحفي المصرى وتشكك في دوافعه من الأساس، وهو ما يخالف جوهر وفلسفة مهنة الصحافة التي تذهب بعض التعريفات إلى اعتبارها " فن مراقبة السلطة" .

ثم طالب الوزير الصحفيين بأن يخرجوا الحقد من قلوبهم ! بافتراض أن الصحفيين مجموعة موتورين حاقدين – بصورة جماعية – على الحزب الوطني وسياساته ومؤتمره السنوي، وهو اتهام يبدو، إضافة لعدم علميته،

والتصريح لا يحتاج إلى تفسير أو حواشي شارحة، فالمحافظ ببساطة يسخر من الصحفية مها البهنساوي ومعالجتها لقضية " إعدام الخنازير " ويعرض عليها علاجها في " الخانكة " ! فضلا عن تلميحه باستعداده إرسال قائمة بأسماء المصابين بالاكتئاب لـ " الجرنال الموقر " !

لم يكتف المستشار المحافظ من السخرية من الزميلة فقط بل من " الجرنال الموقر أيضاً، في لغة يمكن تحمل من السخرية والتحقير أكثر مما تحمل من لغة الحوار وعلمية الرد.

ومن الوزير والمحافظ إلى زعيم أعضاء الحزب الوطني بمجلس الشعب ، البرلماني عبد الأحد جمال الدين، فقد نشرت صحيفة البديل اليومية (المتوقفه عن الصدور) في بداية يوليو ٢٠٠٩ تقريراً يستند إلى تسجيل فيديو من داخل مجلس الشعب، جاء فيه على لسان زعيم الأغلبية – كما يظهر في الفيديو – مبرراً مد العمل بحالة الطوارئ .. (إن الصحافة تسيء لمصر وتسيء للبلد) فقاطعه اللواء عبد الحميد الشاذلي، محافظ الغربية قائلا: " البعض منها " إلا أنه رفض التراجع عن كلماته ووجه حديثه للمحافظ قائلاً : "أنا بتكلم معلهش حضرتك دبلوماسي، الصحافة بتسيء لمصر وتشوه صورة مصر ، وتطلق اتهامات جزافا" دون أي دليل ومع ذلك مفيش حد بيبجي ناحيتها .. لم يقصف قلم .. لم يقرب واحد من صحيفة .. لم يمنع شخص من الكتابة " .

ليس اطرف ما في هذه الواقعة هو اتهام زعيم أغلبية الوطني للصحافة بتزييف الحقائق وتشويه صورة مصر وسمعتها – على افتراض أن مصر من المحصنات الغافلات – ومعايرة الصحافة بقوله " ومع ذلك مفيش حد بيبجي ناحيتها " متجاهلا قضايا رؤساء التحرير الأربعة وباقي فلكلوريات مشاكل الحريات التي تواجهها الصحافة المصرية ، لكن الكوميديا الحقيقية ترجع في إنكار عبد الأحد جمال الدين لصدور مثل هذا الكلام عنه من الأساس !.

فقد نشرت " البديل " تقريراً في ٢٨ مايو ٢٠٠٩ حول هذه التصريحات التي صدرت من جمال الدين: إلا أنه سارع بالنفي وأرسل رداً لـ " البديل " جاء فيه (" إن ما نشرته " البديل" لاساس له من الصحة. وأنه " يقدس حرية الصحافة ويحترم كل من يعمل بها " ، ولم يحدث أنه قال أي كلام يسيء إلى الصحافة والصحفيين ") . ثم حصلت الصحيفه على فيدو الواقعة ومحضر الجلسة وحصلت على نسخة من مضبطة الجلسة، لكنها وجدتها خالية من تلك التصريحات، بينما أضيفت عبارة " تصفيق حاد " في نهاية حديثه، وفقا لما نشرته الصحيفة !.

أما هذه الجولة فهي مع تصريح تعدى درجة العدوانية " المألوفة " من رءوس النظام المصري تجاه الصحافة إلى حدود الشتائم النابية، وقد جاء التصريح هذه المرة على لسان اللواء هاني متولي محافظ جنوب سيناء والأفضل في هذا السياق هو نقل متن الخبر كما نشرته صحيفة البديل في صدر صفحتها الأولى " استخدم اللواء محمد هاني متولي، محافظ جنوب سيناء، عبارة تحوي ألفاظاً "نابية" في وصف صحيفة انتقدته بدون أن يسمي الصحيفة . وتوصف العبارة التي اتخذها المحافظ ، في العرف الاجتماعي المصري بأنها " قليلة الأدب، وتمتنع " البديل " عن نشرها احتراماً لقرائها، ولاعتبارات أخلاقية لكنها تحتفظ بتسجيل صوتي كامل لكلام المحافظ الذي تفوه به.

أمس الأول وكان متولي يتحدث إلى صحفيين مصريين وعرب شاركوا في ورشة عمل عن سبل تنمية الإعلام السياحي، استغرقت ثلاثة أيام في شرم الشيخ.


محمد التابعي


سعد زغلول



وقال المحافظ إن سلطة المسئول عن شرم الشيخ : " يجب أن تكون فوق العادة، وفوق قوة القانون " . وأضاف " هناك قانون خاص لإدارة هذا المكان " . وقال المحافظ" كلما هدمت كشكاً أو منعت سيارة نقل من دخول المدينة ، قالوا : ومن أين يأكل الفقراء ؟ وهناك من نشر صورة لامرأة ترتدي برقعاً وتركب علي حمار يحمل جراكن، وقال إن هناك أزمة مياه في جنوب سيناء" وأضاف المحافظ: " عندما سألت عن الذي يكتب هذا الكلام ، اكتشفت أنه صحفي في جريدة بنت " ما بتقراش " واحتج صحفيون على العبارة التي استخدمها المحافظ فقال : " خلاص يا سيدي هنبقى نخدفها من المضبطة " ، وتابع ساخراً: " أصل إحنا بقينا في مجلس الشعب " فطالبه الصحفيون بالاعتذار، لكنه قفز على هذه النقطة وواصل حديثه " إلى هنا انتهى الاقتباس من التقرير الذي نشرته صحيفة البديل .

لا تبدو شتائم هاني متولي خارجة عن سياق تصريحات سابقيه ، فهي امتداد لخط متصل من الهجوم والعدوان على الصحافة والتعامل معها على أنها طرف " كاذب وحاقد ومتجن على الحكومة " كما ورد في أوصاف ونعوت السادة المسئولين الموقرين . لكن الجديد مع متولي هو خروجه عن لياقة منصبه " المفترضة " .

هذا الهجوم المحموم ليس بعيدا عن رؤية الرئيس مبارك نفسه للصحافة التي نكتفي منها هنا بتصريحين . لصحيفه الوطن الكويتية في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٩٤ قال رداً على سؤاله حول قراءته لصحف المعارضة :

كنت اقرأ كل ما تكتبه المعارضة ولكن مع الوقت وجدت أن ٩٠ % مما يثار في بعضها غير حقيقي . نفس الرأي كرره في ٦ أكتوبر ٢٠٠٠ سؤال لقناة النيل للأخبار حول المقارنة بين الجرائد المعارضة والرسمية : كنت زمان اقرأ الجرائد المعارضة لمعرفة الرأى والرأى الآخر. أجيب الجورنال والنوتة جنبي أكتب ثم اسأل . يأتي الرد : لأ مش كده . أسأل تاني . وبرضه .. يأتي الرد لأ مش كده .. قلت هو أنا هاشغل نفسي بموضوعات تشنيع يظهر مع الحريات المفتوحة عملوا زى ما يكون واحد اتحبس في أوضة كذا سنة .. وفجأة فتحت له الباب، يقوم يجرى يخبط ويكسر في كله " .

دعائم أربع لحرية الصحافة فى مصر

بقلم : سعد هجرس

الحقيقة المشرفة، والمؤسفة في آن واحد، هي أن تاريخ النضال من أجل حرية الصحافة في مصر أطول من تاريخ كثير من دول العالم ذاتها

لقد احتفلنا في مارس ٢٠٠٩ بمرور مائة عام على مظاهرات حرية الصحافة التي اندلعت في مصر في نفس هذا التاريخ لكن عام ١٩٠٩ ، وقادها الصحفي أحمد حلمي وشارك فيها عشرات الآلاف من الصحفيين والمواطنين من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، واستمرت عدة أيام احتجاجاً على تعديل قانون المطبوعات السارى حينها على يد المعتمد البريطاني والخديوي عباس حلمي الثاني لمحاولة فرض قيود على حرية الصحافة.

ولذلك كانت هذه الحركة شعبية قادها صحفيون على رأسهم أحمد حلمي جد الشاعر العبقرى صلاح جاهين والجد الأكبر لنجل صلاح جاهين الشاعر والصحفي بهاء جاهين الذى شاء التاريخ أن يجعله أحد المشاركين في الاحتفال بمرور مائة عام على مظاهرات حرية الصحافة التي قادها جده الأكبر أحمد حلمي، الذى كان يرأس تحرير جريدة " القطر المصرى " ، والذى حوكم بتهمة الطعن على مسند الخديوية وفي حقوق "الحضرة الفخيمة " والعيب في حق ذات ولي الأمر " وعوقب بإعدام العدد رقم ٣٧ من جريدته والسجن لمدة عشرة أشهر !

هذا بعض ما يجعلنا نقول إن تاريخ النضال من أجل حرية الصحافة في مصر " مشرف " أما ما يجعلنا نقول في نفس الوقت إنه تاريخ " مؤسف " نفسه فهو أننا بعد هذا التاريخ الطويل والمجيد مازلنا نحن أحفاد أحمد حلمي – نطالب بحرية الصحافة .

صحيح أننا نتمتع بمساحة كبيرة، ربما لم يسبق لها مثيل، في حرية التعبير ولكنها لا تزال مساحة " عرفية " يمكن الانقضاض عليها في أي لحظة .

والمسألة ليست مجرد التشدق بشعارات رنانة وكلمات معسولة، بل إن حرية الصحافة – الإعلام عموماً – ترتكز على منظومة متكاملة من المقومات الأساسية التي إذا غاب أحد مكوناتها أصبحت المنظومة كلها مهددة بأخطار شتى .

هذه المقومات الرئيسية هي حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وتداولها، وحرية إصدار الصحف وشتى وسائل الاتصال وحق الأفراد والجماعات في إصدار هذه الصحف والوسائل الإعلامية، وحرية التنظيم المهني والنقابي للعاملين في الصحافة والإعلام، ووجود ضمانات دستورية وقانونية ومؤسسية لحماية حرية التعبير عن الرأى من ترصد وتعنت، وتجاوزات الحكومات وأصحاب المصالح وسطوة رأس المال.

فماذا يتوفر لدينا في مصر حاليا من هذه المقومات؟!

أولاً: فيما يتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، فإن مصر مازالت وليست من بين مجموعة الدول التي لا يوجد بها قانون ديموقراطي يضمن هذه الحقوق، ويعاقب من يتعمد حجبها في الوقت المناسب عن الصحفي (والمواطن) ، بل توجد بالعكس عقبات إدارية لا أول لها ولا آخر تحول بين الصحفي وبين الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، وهو تهديد حقيقي لحرية الصحافة وإعاقة لرسالتها من جانب. وفخ منصوب للصحفيين من جانب آخر للوقوع في براثن المعلومات الخاطئة ، التي هي بداية الطريق في أحيان كثيرة للوقوع تحت طائلة القانون.

ثانياً: الحديث عن الوقوع تحت طائلة القانون ينقلنا إلى التشريعات الحاكمة بهذا الصدد. فنجد أمامنا ترسانة "هائلة" ومرعبة من قوانين تشبه غابة كثيفة مزدحمة بالمتاهات الحافلة بتشريعات، وصفها تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بأنها " تتسم بالغلظة والغموض " وتمثل " قيداً رئيسياً على ممارسة الحق في إبداء الرأى والتعبير " ولا عجب في أنها " سمحت للحكومة بإغلاق عدة صحف .. ووضع عدد كبير من الصحفيين في السجن بتهم مختلفة، أبرزها السب والقذف، التي يرى المطالبون بالإصلاح أن قوانين الطوارئ تعمدت أن تخلط بينها وبين النقد للمؤسسات أو الشخصيات الرسمية والعامة ".

بتفصيل أكثر، نقول أن استمرار فرض حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١ حتى الآن بصورة مستمرة ليس هو التحدي الوحيد لحرية الصحافة، فهناك حقل تشريعي خطراً يهدد هذه الحرية، هو ترسانة قوانين خاصة بقضايا النشر ، وتتوزع على قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ٣٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قانون المجلس الأعلى للإعلام بشأن سلطة الصحافة. وقانون الطوارئ رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ ، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته، وقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٧، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن الشركات المساهمة. والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ ، وقانون وثائق الدولة، وقانون المخابرات، وقانون العاملين المدنيين، وحظر أخبار الجيش والأحكام العسكرية.

وليست هذه فقط غابة متشابكة ومعقدة جداً من المواد القانونية التي يضع كثير منها تحديات أمام حرية التعبير. وإنما توجد تناقضات حقيقية بين مضمونها وبين عشر مواد من الدستور على الأقل في تقدير محمد سليم العوا.

> **ومن المفارقات التى لا تخلو من المغزى أن المظاهرات التى اندلعت فى مصر منذ مائة عام لم تقتصر على الصحفيين فقط بل شارك فيها ما يقرب من ٢٥ ألف من المواطنين الذين لم يكن تعدادهم حينها أكثر من ٥ ملايين الأمر الذى يعنى أن المصريين أدركوا منذ قرن كامل أن حرية الصحافة لا تخص الصحفيين فقط بل قضية أساسية تتعلق بحقوق المجتمع بأسره**

بينما نلاحظ ورقة عمل مهم مقدمة من رضا عبد العزيز مسئول المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أنه قد وردت بالدستور المصرى مواد تنص على حرية الرأى وحرية الصحافة. إلا أن هذه المواد تلحق بعبارات مقيدة مثل " في حدود القانون " أو " بما يتفق مع



مادة ٧ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

"لا يجوز أن يكون الرأى الذي يصدر عن الصحفى أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله فى حدود القانون".

القانون " ، أو بالشروط التي يحددها القانون " . ، ونجد أن القوانين تتعدى تنظيم الحق الدستورى لتنتقص منه وأحياناً لتعصف بـه ، ويضرب أمثله على ذلك بالتالى:

1– قانون المجلس الأعلى للصحافة قصر حق إصدار الصحف للأحزاب والأشخاص الاعتبارية العامة، أي منع الأفراد من تملكها. كما وضع قيوداً على الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة، بـأن يكون هؤلاء في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة وعلى ألا يقل رأس مال الشـركة المدفوع عن مليون جنية لليومية و ٢٥٠ ألف جنيه للأسبوعية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك .

2– للمجلس الأعلى للصحافة سلطة وصاية وإشراف على الصحفيين والمؤسسات الصحفية، فمن صلاحياته:

– إبداء الرأى في كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.

– توفير مستلزمات إصدار الصحف.

– تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد مساحات الإعلانات.

– إصدار ميثاق الشرف الصحفي.

– متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي.

ويرأس المجلس رئيس مجلس الشورى، وهو تشكيل وإن كان متنوعاً إلا أنه يغلب عليه الطابع الإدارى الحكومي.

3– يجوز لمجلس الوزراء بموجب قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ أن يمنع أى مطبوعات صادرة في الخارج من التداول وبـأن يمنع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها داخل البلاد (القانون يعود تاريخه إلى أيام الاحتلال البريطاني).

ويرى رضا عبد العزيز أن هذه المواد مثلت رخصة للإدارة للتدخل في شئون الصحافة والمطبوعات وأن تتخذها ذريعة لمنع تداول الصحف تحت زعم تعرضها للأديان أو إثارتها للشهوات، في حين يكون الدافع الأصلي هو التضييق على حرية الرأى .



4 – يجوز ضبط الصحيفة ومصادرتها في حالة مخالفة المواد ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ من قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ أو في حالة ارتكابها جريمة من الجرائم الوارد ذكرها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بجرائم الجنايات التي تقع بواسطة الصحافة وغيرها من الجرائم المخلة بـأمن الحكومة . ورغم الضمانة التي كفلتها المادة ١٩٨ عقوبات من ضرورة عرض أمر الضبط والمصادرة على النيابة لتعرض الأمر على رئيس المحكمة الابتدائية ليصدر الأمر بالموافقة على المصادرة أو الإفراج عن الجريدة، إلا أنها تحجب عرض الأمر على القضاء الموضوعي ليقول رأيه في المقال سبب مصادرة الجريدة، حيث أن قرار رئيس المحكمة الابتدائية بالمصادرة نهائي، وبالتالي فإن القانون يكون قد صادر الجريدة .. وصادر أيضاً على حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء الطبيعي مباشرة .

5 – كما يجوز إلغاء الصحيفة إذا لم تصدر في خلال الثلاثة أشهر التالية للإخطار بصدورها ، أو عدم الانتظام في الصدور كما هو مبين بالاخطار، فيجوز للوزير المختص إصدار الأمر بالإلغاء .

وعموما يرى مسئول المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أن التشريعات العقابية المصرية المتصلة بحرية التعبير والصحافة تتميز بأنها مازالت تحتوي على عقوبات الحبس ، وأن الغرامات المالية التي تفرضها على الصحفيين عالية، وعبارات التجريم الواردة بها فضفاضة مطاطية من قبيل " تكدير السلم العام " أو " تهديد الآداب العامة " وخلافه.

هذه التفاصيل تبين أن التشريعات الحالية ليست صديقة لحرية الصحافة على الإطلاق ، وأنها تحتاج إلى " غربلة لتنقيتها من المواد القمعية الموروثة من عصر الاحتلال البريطاني ، وتبسيطها ، لأن بقاءها على ما هي عليه يفتح الباب لعمل الشيطان المعادى بطبيعته لحرية الصحافة .

ثالثا: إذا انتقلنا إلى حرية التنظيم المهني والنقابي للعاملين بالصحافة والإعلام سنجد أن البنية القانونية التي تحكم هذا المجال بنية متخلفة أيضاً لأنها قد صيغت في سبعينيات القرن الماضي ، وتم " تفصيلها " آنذاك على مقاس الصحافة " القومية " فقط، التي لم يكن موجودا سواها في ذلك الحين .

الآن تغيرت الصورة تماماً فلم تعد الصحافة " القومية " في الساحة وحدها، فإلى جوارها صحافة حزبية وخاصة وتليفزيونية وإلكترونية، وأصبح العالم يعيش عصر ثورة معلومات غيرت حياة البشرية تماماً وفي المقدمة غيرت الإعلام . ومع ذلك مازالت تحكمنا النقابة الواحدة، التي هي امتداد الحزب الواحد.

ومن المضحك أن قانون نقابة الصحفيين الحالي يشترط أن يكون عضو النقابة عضواً بالاتحاد الاشتراكي العربي .. فهل من المعقول أن يستمر العمل بقانون بال تجاوزته التطورات الداخلية والعالمية على حد سواء؟!

لكل ما سبق .. لم يكن مفاجئاً أن تحتل مصر المركز ١٤٣ من بين ١٧٥ دولة في التقرير السنوي لمنظمة " مراسلون بلا حدود " حول وضع حرية الصحافة في العالم . علماً بـأن المنظمة اعتمدت على قياس مدى التزام سلطات الدول الـ ١٧٥ بالمعايير الصحفية ، وحجم التدخلات السياسية والقمعية ضد الصحافة والصحفيين ، ومدى الجهود المبذولة لاحترام حقوق الإنسان ، والتسهيلات المقدمة للإعلاميين ، وكذلك التدابير المتخذة ضد وسائل الإعلام مثل الرقابة وحظر الصحف.

مادة ٣ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

"تؤدي الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة، وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين".

قطعت مصر شوطاً طويلاً في النضال من أجل حرية الصحافة . وبعد أكثر من مائة عام من هذا النضال المجيد أصبح هناك ما يشبه الاجماع بين أعضاء الجماعة الصحفية على أمور محددة لا سبيل للحديث عن حرية الصحافة بدونها:

أولاً: ضمان حق الأفراد والجمعات في إصدار الصحف والإذاعة والتليفزيون .

ثانياً: إصدار قانون ديموقراطي للمعلومات .

ثالثاً: إلغاء كل التشريعات السالبة للحرية في قضايا النشر .

رابعاً: رفع المستوى الاجتماعي للصحفيين، عبر لائحة أجور محترمة توفر الحد الأدنى من ضمانات العيش الكريم لأبناء مهنة البحث عن المتاعب من أجل تحري الحقيقة.

بدون هذه الدعائم .. يصبح التشدق بحرية الصحافة مجرد كلام فارغ

مادة ١ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسؤولة في خدمة المجتمع تعبيرا عن مختلف اتجاهات الرأي وإسهامها في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء . وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون.



من "المكبجي" إلى قانون ٩٦

سلاسل الرقابة : حلقة حديدية .. حلقة ناعمة

فاطمة شعبان



إنها الرقابة ، سابقة أو لاحقة . سلسلة ممتدة ، لا تعرف التوقف .. لكنها تجيد التنوع والتجدد في حلقة جديدة .. ناعمة أو حديدية . لا فرق فيها بين فجاجة " العهد العثماني / التركي " وبين بريق نصوص تمجد الحريات صورياً، وتآكلها عملياً.

جمعت أول سلسلة كبلت الصحف المصرية، التي ولد أولها في عهد محمد علي سنة ١٨٢٧ باسم " جرنال الخديوي " ، بين القسوة والطرافة، لينفذها بجهل " المكوبجي " .. أي الرقيب . ففي أواخر عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني صدرت " لائحة المطبوعات الحكومية " : في تسعة بنود تجسد أزمة دولة ونظام حكم انعزل عن عصره، اللائحة استحسنت نشر أخبار جيدة عن " صحة جلالة مولانا السلطان " ، أو تؤكد "تقدم الصناعة والزراعة والتجارة في الممالك الشاهانية والولايات العثمانية، "وحظرت" تحميل الصحف " بقصص أدبية " .. إلا " إذا وافقت الأخلاق وصادق عليها وزير المعارف العمومية " ، ونبهت إلى أنه " لا احتمال غلق الجريدة فجأة ، لا يجوز نشر " المقالات " الطويلة التي تنتهي بكلمة " البقية تأتي " أو " البقية غداً " وشملت قائمة " لا يجوز " .. " ترك بياض أو وضع نقط بين الكلمات، منعاً للظنون أو التأويلات " .. أو " التكلم عن كبار الموظفين ، فإذا بلغ الجريدة أن أحدهم سرق أو اختلس فعليها أن تجتهد بستره " .. أو " نشر عرائض الأهالي وشكاوي الطوائف أو حوادث الاعتداء، التي تقع على أشخاص الملوك في البلاد الأجنبية، مهما كانت الظروف التي تقترن بالحادثة" .. أو " الكلام عن المظاهرات والثورات، التي تحدث في الخارج، لأنه ليس من حسن السياسة أن يعلم رعايانا المخلصون بوقوع مثل هذه الحوادث " .. أو " نشر هذه اللائحة في أعمدة الجرائد ، كي لا يندد بها أصحاب الأفكار المشوشة".. (!!)

ويكفي أن نطلع على نتائج تطبيق " المكوبجي " للائحة على تغطية أحداث الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، فقد حذف كلمات مثل " ثورة " و " دستور " و " حقوق الأمة " و " ظلم " ، وكل ما يتعلق بالهجوم على القيصر، وغير بعضها ، فلم يبق من الخبر إلا سطر واحد نشرته الصحيفة في اليوم التالي ، نصه " حدثت أمس خناقة في روسيا " !

مع تخفف قبضة العثمانلي عن مصر، تسلم " توفيق " السلطة من الخديوي " إسماعيل " عام ١٨٧٩ ، بالتزامن مع الأزمة المالية وازدياد التدخل الأجنبي، ونمو الحركة الوطنية تمهيداً لثورة عرابي باشا، ثم الاحتلال الإنكليزي. نفى " توفيق " جمال الدين الأفغاني، وحل مجلس النواب، وأعاد نظام الرقابة الفرنسية الإنكليزية على الميزانية، وأصدر قانون الصحافة عام ١٨٨١ ، الذي " مصرن " القيود العثمانية ليظل فتح المطبعة أو نشر الجريدة خاضعاً لإذن إداري مسبق، ولدفع رسوم باهظة ، تراوحت بين ٥٠ و ١٠٠ ليرة مصرية، وخلافاً للتوقعات لم تتحسن أحوال الصحافة مع إنتصار عرابي ، إذا ازدادت القيود وتتابعت التحذيرات للصحفيين وخاصة اللبنانيين ، فاختفت " الأحوال ثم " الأهرام " وعلقت المحروسة " لمدة ٣ أشهر ، وتضاعف عدد الجرائد الموالية للحكومة.

حسب الباحثة (ليلى حمدون) منح قانون ١٨٨١ الاحتلال البريطاني سلطة القضاء على أية جريدة تظهر نوعاً من الاستقلالية. وعندما حل الهدوء سنة ١٨٩٤ تغاضى الاحتلال عن تطبيق هذا القانون وعرفت الصحافة فترة من الحرية المؤقتة، حرية أجاد المندوب السامي " كرومر " التلاعب بها، كأن تتأخر مكاتب البريد عمداً في توزيع الصحف المعارضة على المشتركين، ويغدق على الجرائد الموالية بالمنافع والمعلومات ، فانقسمت الصحافة إلى مؤيدة ومعارضة. وفي المقابل أغمض عينيه عن التجاوزات الصحفية، فكان طبيعياً إضافة تعديلات للقانون الجزائي سنة ١٩٠٤ تفرض عقوبات قاسية على الصحفيين الممارسين للابتزاز والتحايل، واستغلال غضب الرأي العام من هذه التجاوزات لتطبيق قانون ١٨٨١ بشدة ، خاصة بعدما تشكلت سنة ١٩٠٧ عدة أحزاب : الوطني ، الأمة .. تعبيراً عن يقظة الشعور الوطني واهتمام الشعب بالسياسة . وخلال نفس السنة طبق القانون على " اللواء " الناطقة باسم الحزب الوطني، وحكم على رئيس تحريرها الشيخ على جاويش بالسجن ٣ أشهر . وتقرر إحالة قضايا الصحافة إلى محكمة الجنايات.

وبعد نهاية حكم " كرومر " تغير الحال تماماً وانقلب هذا الموقف إلى نقيضه . حيث اتجه الحاكم الجديد " الدون جورست " إلى تقييد الصحافة من جديد، وأعاد تطبيق قانون المطبوعات الذي أهمل العمل به .

وفي أعقاب توقيع معاهدة الصلح " معاهدة فرساي " في ٢ يونيو عام ١٩١٩ وإعلان الحماية على مصر، ومن قبيل الترضية الصورية ، تساهل مع بعض مطالب الوزارة كإيقاف المحاكم العسكرية، وإلغاء الرقابة على البريد بين مصر والخارج، وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، بدءاً من أول يوليو ١٩١٩ وقامت رئاسة الوزارة بنشر بيان بهذا الخصوص، وبين ما ورد في البيان بالنص : " المأمول من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كي لا يلجأوا إلى الحكومة لوضع القيود والروابط – الضوابط " .

لكن إلغاء الرقابة كان صورياً، فقد تلقت الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر المذكرة ذاتها وسبعة عشر تحذيراً بسبعة عشر شأن محظوراً النشر فيها مثل " لا يجوز نشر أي مادة ثورية أو تحرض على إحداث فتنة أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ، أو نشر أي خبر يتعلق بعظمة سلطان، وعدم نشر أي أخبار عن أي احتفالات تحدث، أو نشر أي شيء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة (ملك بريطانيا) أو صاحب العظمة لسلطان مصر " .

> مادة٩ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ :
> يحظر فرض اي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات او تحول دون تكاف
> الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات او يكون من
> شأنها تعطيل حق المواطن في الاعلام والمعرفة، وذلك كله دون اخلا
> بمقتضيات الأمن القومي والدفع عن الوطن ومصالحه العليا.

في السابع من ديسمبر ١٩١٩ وصلت لجنة ملنر، ولم يكد خبر وصولها ينتشر حتى عم الاضطراب والإضرابات واحتجت جموع الشعب والطوائف من محامين لموظفين لنساء، وكان سيل الاحتجاجات وإعلانات مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فسارعت إدارة المطبوعات بإصدار تهديداً واضح للصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية، إذا نشرت آراء سياسية تصدر عمن لا يدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم، أو احتجاجات سياسية موجهة للسلطان أو إلى اللجنة البريطانية ما لم يصدق عليها الرقيب. بلاغ أعلن بطريقة ملتوية عودة الرقابة. واجتمع أصحاب الصحف واحتجوا، لكنهم منعوا من نشر هذه الاحتجاجات أو حتى الإشارة إليها.

ي مارس ١٩٢٠ أعاد الاحتلال الرقابة، فرد الصحفيون بالاحتجاج ، نشرت " الوقائع " الرسمية بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد لنبي قال فيه : " نظراً لما تنشره الصحف من مقالات تخل بسلطة لحكومة، ومن شأنها الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال ناقضة للنظام والأمن العام، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر بتداء "من ٦ مارس ١٩٢٠ . " وإثر تنفيذ هذا القرار كانت كثير من صحف تصدر وبها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان عداً للطبع . واجتمع معظم مديري الصحف وتشاوروا في مواجهة قرار رقابة، وقرروا بالإجماع الاحتجاب لثلاثة أيام متواصلة.

ع إعلان الهدنة هبت الصحف الوطنية من جديد . لكن الأوامر صدرت بإقفال الجرائد المتطرفة، ومنع ظهور صحف جديدة، فلجأ صحفيون إلى طبع منشورات وكراريس بدلاً من الجرائد والمجلات . ولما در دستور عام ١٩٢٣ الذى أقر حرية الرأي والصحافة والحياة رلمانية، عرفت الصحافة طوراً جديداً . فقد نشأت الأحزاب السياسية أصدرت صحفها لتناوئ بعضها بعضاً، وتعرض الدستور للخطر عطيله تارة واستبداله بآخر تارة أخرى، وكثرت المظاهرات من أجل دستور الأصيل، فأعيد العمل به سنة ١٩٣٥ .

جدت الصحافة في هذه الأحداث مادة دسمة للأخبار والمقالات، فازداد شاطها . لكن الرقابة عادت لتفرض من جديد خلال الحرب العالمية ثانية، ثم ترفع بعد انتهائها، ثم لتفرض ثانية أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤ ، ثم بعد حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

إن قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى رحبت بها جميع الصحف، حتى إن حفاً كانت تمجد الملك إنقلبت إلى مؤيدة لقادة الثورة ، التى فرضت رقابة الرسمية لعدة أيام، وأيضاً أثناء العدوان الثلاثي الإسرائيلي ريطاني الفرنسي سنة ١٩٥٦ .

ع إعلان الثورة أصبحت الأهرام ناطقة بلسانها، وبعدها بدرجات أخبار وروز اليوسف، وظلت عدة مجلات بعد الثورة تتمتع بشيء من حرية فاستغلتها ببراعة فائقة ، إما لدس ناعم على الثورة ، وإما لنشر تحقيقات الجنسية والصور الفاضحة التى تستهوى المراهقين .

كت الحرية للصحف بادىء الأمر، ثم أوقفت بعضها كما " المصري " ،



مادة ٤ ،٥ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:
فرض الرقابة على الصحف محظور. ومع ذلك يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو يفرض على الصحف رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي


الخديوى عباس

التى حوكم أصحابها وصدر الحكم بتأميم ممتلكاتهم الصحف، تمهيداً لخضوع الصحافة تنظيمياً للسلطة الجديدة.

أخذت الصحف تختفي تدريجياً لتبقى ثلاث يوميات فقط، هي : الأهرام والأخبار والجمهورية. والأسبوعية : روز اليوسف وصباح الخير والمصور وأخبار اليوم ووطني والكواكب وحواء وآخر ساعة، فضلاً عن المجلات التى تصدرها الجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وجرت محاولات لوضع دستور للصحافة ينظم المهنة، غير أنها لم تنجح في البداية وظلت صحافة القاهرة رغم خضوعها للمنافسة التجارية منسجمة مع توجه الدولة الرسمي ، وأصبحت تتقيد بصورة أساسية بالخطوط الكبرى للإرشاد القومي.

وظل الحال كذلك إلى أن أصدر الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر " قراراً بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٦٠ بتحويل ملكية صحف دور " الأهرام " والهلال " و " أخبار اليوم " و " روز اليوسف " إلى الإتحاد القومي. ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الإتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة بدون ترخيص من الاتحاد . وبعد هزيمة يونيو عرفت الصحافة شكلاً فريداً من الرقابة المقننة، ففي أحد مكاتبها يجلس رقيب، ضابط غالباً، ليتلقى المادة التحريرية والبروفات ليقرر ما يسمح بنشره .

ومع إلغاء الرقابة الرسمية في فبراير ١٩٧٤ اختفى الرقباء ، لصالح قيادات بمواصفات خاصة قادرة على فرض حظر النشر على أي نقد سياسي أو غير سياسي . ولم تمض ستة أشهر على إعلان إلغاء الرقابة على الصحف حتى كان الرئيس السادات يجتمع مع القيادات الصحفية في أغسطس ١٩٧٤ ليحذر من " التجاوزات " ومن نمو " مراكز القوى " الصحافة ، لتكسر الصحف الحزبية التى ولدت مع المنابر الحزبية سطوة الرقابة وتعرف صاحبة الجلالة مرحلة جديدة في تاريخها .. تنوعت فيها أشكال ضيق التنفس الذي لازمها منذ ولادتها الأولى . اخرها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

◆ رأى أن الصحافة عاشت أسوأ مراحلها مع الثورة

صلاح عيسى : الرقابة تبدأ من مطابع الحكومة

◆ محمد العريان



وصف صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة عهد الثورة بانه الأسوأ في تاريخ الصحافة، وطالب بوضع ضوابط على سلطات النائب العام في اصدار قرارات حظر النشر، إلغاء الرقابة على المطبوعات الأجنبية إلا في حالتين فقط

وكشف عن وجود مندوبين لمباحث أمن الدولة داخل المطابع الحكومية لمراقبة ما تنشره الصحف قبل التوزيع .. ومصادرته إذا لزم الأمر.

فى مارس ١٩٢٠ احتجبت الصحف ثلاثة أيام احتجاجا على عودة الرقابة المسبقة على الصحف ، وحتى بعد الصدور كانت تحت على مقص الرقيب بترك ما حذفه وطبع الجريدة بفراغات.. لماذا لم تحتج الصحف بطريقة ما على رقيب عهد عبد الناصر؟

الوضع قبل الثورة كان مختلفاً كانت هناك أحزاب وبرلمان وحياة سياسية تسمح بالاحتجاج والتحايل، والسلطة لم تكن تستطيع التنكيل بالصحفيين ، وحتى بعد أن أصدرت السلطات قراراً يلزم الصحف بعدم ترك فراغات بيضاء بين عنوان المقال واسم الكاتب، تحايلاً على تدخلات الرقيب وحذفه لموضوعات معينة ، وجدنا محاولات أخرى للتحايل على الرقابة، فمن الطرائف ما فعلته جريدة المصري .. فحين كان الرقيب يحذف خبراً من الصفحة الأولى تضع مكانه " طبق اليوم " ، فصدر قرار جديد بإلزام الجريدة بنشر خبر مكان ما يحذفه الرقيب. في عهد عبد الناصر كانت المسألة مختلفة تماماً . ثورة يوليو كان لديها الجموح كسلطة عسكرية تلقى قبولاً جماهيرياً كاسحاً. وكان قادتها يرون أن حرية الصحافة والحياة السياسية شعارات تخريبية، لا تهم مواطنين همهم الأول الأكل والشرب. كانت هناك مجموعة معارك مع عدد من الصحفيين والصحف أرعبت الآخرين .. ابتداءاً من إغلاق جريدة دشنتها بإغلاق المصري وتقديمها للمحاكمة وإغلاقها، ثم ضرب احسان عبد القدوس وحبسه ثلاث سنوات، وإعلان صلاح سالم وزير الإرشاد القومي في ذلك الحين، قوائم المصاريف السرية سنة ١٩٥٤ للصحف والصحفيين، ومنهم إحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف.

الم تكن هناك مصاريف سرية ؟

لم تكن مصاريف سرية بالمعنى المعروف. هذه الصحف كانت تتعرض لمضايقات تصل إلى حد المصادرة أو الإغلاق مع التغيرات الحكومية.. للحكومة القديمة، وحينما تعود يتم تعويضها عن خسائر المصادرة . المهم أن الثورة حلت مجلس نقابة الصحفيين وعينت لجنة إدارية وغيرت قانون النقابة. فبدا واضحاً أن منه الثورة هو التنكيل بكل من يعارض وكانت هناك إجراءات عنيفه ضد الصحفيين، مثلاً عبد الناصر يقرأ الصحف، فيقول أقيلوا حلمي سلام .. رئيس تحرير الجمهورية حينها ، أو أوقفوا أنيس منصور عن الكتابة . كنا نصحو لنجد صحفيين ممنوعين من الكتابة، كما حدث مع فكري أباظة حين كتب مقالاً يدعو للصلح مع إسرائيل وأجبر على أن يكتب كتابة اعتذاراً مهيناً في الصحف . أصبح كل صحفي بداخله رقيب، ودخلت حتى الحسابات الخاصة لرؤساء التحرير ضمن الرقابة على الصحفيين، وأصبح هناك أشخاص ممنوعة الكتابة عنهم أو نقدهم بسبب قربهم من رؤساء التحرير .. معظمهم فنانون وأدباء .

لكن المصادرة ليست قاصرة على الثورة، وجريدة الأهالي من اكثر الصحف تعرضاً للمضايقات فى تاريخ الصحافة المصرية ؟

جريدة الأهالي مرت بمرحلتين: الأولى هي ما قبل سنة ٧٩ وصدر منها ٣٢ عدداً، فاحتجبت بقرار من حزب التجمع الذي تصدر عنه بسبب توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، وكان عددها الاخير وثائقياً .. يتضمن فقط مضبطة مجلس الشعب التي ناقشت الاتفاقية وأقوال النواب

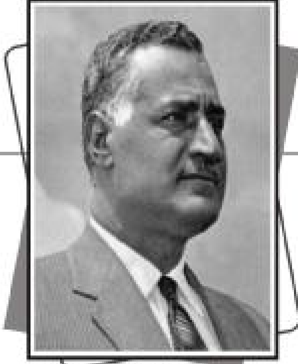




المعارضين للمعاهدة ، وكان من الصعب علي النظام أن يصادر العدد لأنه لم يشتمل على كلمة تحريرية واحدة كانت المعاهدة من الموضوعات التي كانت تتعرض الأهالي بسببها إلى عمليات مصادرة منظمة بجانب أحداث ١٨ و ١٩ يناير والحكومة استخدمت اسلوباً جديداً لمصادرتها، كانت الجريدة تطبع في دار التعاون وكان ممدوح رضا رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير في ذلك الوقت زعم أن العمال رفضوا طباعة الريدة احتجاباً علي المواد المنشورة لأنهم رأوها " ضد التوجه الوطني " ، وهذه المرحلة اتسمت بالمصادرة المتكررة والملاحقة الكتاب الذين يجمعون بين العمل في الصحف القومية وفي الأهالي.

والمرحلة الثانية مرحلة الصدور في عهد مبارك وكانت الأهالي من الصحف المحتجبة ، وكانت جريدة الشعب صودرت في حملة سبتمبر مع مجلة الدعوة وبدأنا الإصدار مرة أخري في مايو ٨٢ . في هذه الفترة تراجعت المصادرات الإدارية ، ولم تحدث إلا تدخلات محدودة. أشهرها نشر فصول من كتاب هيكل " خريف الغضب " .. وكنا قد اتفقنا مع الاستاذ هيكل علي النشر وكان الكتاب ينشر في صحف بالخارج ونحن ننقل عنها، وهدد حسن أبو باشا وزير الداخلية، في ذلك الحين، قيادات الحزب بمصادرة الجريدة إذا واصلت النشر، واجتمعت قيادات الحزب مع التحرير وقررنا التوقف عن النشر، حتى لا تفتح شهية النظام للمصادرة، ووجدنا طريقة أخرى بإجراء أحاديث مع الأستاذ هيكل للرد على من يهاجمون

الكتاب . وأذكر أزمة أخري تعلقت بنشر تصريح لقائد القوات المسلحة في الوقت، المشير أبو غزاله ، حين قال، بجلسة مغلقة في مجلس الشعب، إننا نعتبر إسرائيل هي العدو حتي الآن ، وفوجئنا باتصال من مطابع الأهرام يقولون إن مباحث أمن الدولة أوقفت الطباعة وستصادره، وذهبت إلى الأهرام وعرفت أن المشكلة في الخبر وبعد مناقشة حادة تم تغيير الخبر وإعادة الطباعة.



جمال عبد الناصر

هل من الطبيعي وجود أمن الدولة داخل المطبعة ؟

قبل الثورة ، كانت النسخ الأولي من الصحف تذهب لمباحث أمن الدولة لتقرأ حتي يمكن مصادرة الجريدة قبل التوزيع، وأعتقد أنه اختفى الآن لكن منذ سنوات، هناك ترتيبات أمنية داخل المطبعة من وزارة الداخلية لمتابعة الصحف بعد الطبع وقبل التوزيع مثلا في مطابع التعاون تحصل أمن الدولة على أصول الموضوعات، ومباحث أمن الدولة بها قسم الصحافة مهمتها متابعة ما ينشر في الصحف .. وقانوناً هي المنوط بها تقديم بلاغ للنائب العام إذا وجدت ما تراه مخالفاً لقانون الطباعة والمطبوعات .

هذا ما حدث العام الماضي حين عطلت الأهرام طبع عدد من جريدتي البديل وصوت الأمة ؟

أعتقد أنها حوادث قليلة جداً ولا تعتبر ظاهرة، ويجب هنا التثبت من الوقائع ، المنشور في البديل مثلاً لم يكن مختلفاً كثيراً عما نشر في غيرها . بشكل عام يمكن فعلاً استخدام المطبعة أو التوزيع لضرب الصحف المعارضة بدعاوى أخرى غير حقيقية، هذه وقائع معروفة في كل العهود .. حسب مدي الانتقادات الموجهة للنظام في العدد الممنوع من الطبع، لكنها حوادث فردية وليست ظاهرة عامة .

أيضا كل العهود عرفت حظر النشر ، ويقول حقوقيون إن هناك توسعا في إصدارها بالمخالفة للدستور الذى يحظر الرقابة على الصحف ويحمي الرقابة ويهدر حق تداول المعلومات، ما رأيك ؟

حظر النشر في قضايا اثبات النسب والزنا له وجاهته اجتماعياً .. رغم

مخالفة الصحف له وهو حظر دائم بقانون ولا يحتاج إلى قرار ، وله عقوبة واردة في قانون الصحافة ، أما حظر النشر الإدارى أو بقرار يصدره النائب العام أو المحكمة وهو له وجاهته أحياناً، لكن يجب وضع ضوابط علي سلطة النائب العام تحدد بوضوح حالات إصدار قرار بحظر النشر لأنها رقابة مسبقة، وتكون مؤقتة .. فهناك قضايا يحقها قرار بحظر النشر القائم إلى الأبد. فلابد أن يكون القرار محدداً بزمن يرتبط بانتهاء التحقيق وظهور الحقيقة .. مثلا ثلاثة شهور ، وبعدها يسقط الحظر بقوة القانون، كما يجب في كل الأحوال السماح للصحف بالطعن قضائيا على قرار الحظر.

وأيضاً يجب إعلان القرار بطريقة واضحة لا لبس فيها، ولكن الذى يحدث مجرد اتصال من مكتب الصحافة ويقول تقرر حظر النشر في القضية رقم كذا .. وفقط ، وبعد ذلك ننشر خبرا عن قضية مخدرات ، مثلا ، فنتهم بخرق القرار .

أليست هذه رقابة مسبقة ؟

بالطبع .. رقابة مسبقة مقننة . ما نحتاج لمناقشته هو الرقابة المسبقة على الأخبار المتعلقة بالجيش .

كيف ؟

هناك قانون اسمه "قانون أنباء الجيش" ، صدر عقب حادثة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٥١ ، تماماً كما صدر قانون بالرقابة المسبقة علي أخبار العائلة المالكة بعد زواج الأميرة فتحية من رياض غالي ، عامة قانون" أنباء الجيش " هو استثناء من المادة الدستورية التي تقول الرقابة ، على الصحف محظورة المشكلة أنه عندما يتم التوسع في تطبيق هذا القانون أكثر من مرة نتعرض لمشكلة بسبب الحديث عن القوات المسلحة، مثلاً أحد الزملاء كتب مقالاً عن ذكرياته في حرب اليمن وكان متفائلاً.. ومرة أخري أجرينا حواراً بمناسبة احتفالات أكتوبر مع اللواء حسن أبو سعده وفوجئت بالقوات المسلحة تتصل وتقول كيف تم النشر؟ قلت ..

هذه أشياء تاريخية، قالوا :.. لابد من اذن مسبق وقال كل ما ينشر عن القوات المسلحة لابد أن يعرض

علينا ويأخذ موافقة بالنشر وما نحذفه يحذف. هكذا اتسع التطبيق العملي ليشمل كل ما يتصل بالجيش . التنقلات والأفراد والأندية والمستشفيات ، رغم أن المفروض قانوناً هو المحظور مما يعرف بالأسرار العسكرية وهو التشكيلات كالتشكيلات والخطط والتحركات . هنا نحتاج إلى حل قانوني.

لدينا ايضا الرقابة المسبقة علي الصحف المصرية ذات الترخيص الاجنبي ؟

هذه الصحف هي ما تخضع لمراقبة مسبقة فعلية ، بمعنى أن رئيس التحرير يذهب بالمادة إلى مكتب الصحافة ويأخذ إجازة للنشر وفقاً للمادة ٩ من قانون المطبوعات والتي تعطي الحق لرئيس الوزراء أو من ينوب عنه تصريح بدخولها . هذه المادة لم يعد لها داع في وجود القنوات المفتوحة والإنترنت، ففرض الرقابة على المطبوعات الأجنبية لا يجوز إلا في حالتين .. نشر مواد داعرة أو الطعن في الأديان، بشرط أن يحق لصاحب الشأن اللجوء للقضاء بصفه مستعجلة، والأفضل أن تعطي الدولة رخصة مصرية لعلاج هذا العوار .



احسان عبد القدوس

مائة عام على "أول سجـــن" .. والتهمة واحدة

فاطمة شعبان



مع صدور عفو رئاسي عن الصحفي إبراهيم عيسى أنقذه من السجن شهرين .. يكون قد مر قرن كامل على سجن أول صحفي مصري في قضية نشر، أحمد أفندي حلمي، الذي حمل اسمه موقف السيارات الأشهر بالقاهرة، وهو جد الراحل صلاح جاهين . قرن كامل تماثلت فيه ذات المفردات، صحافة / سجن / قذف وسب / المساس بالذات الحاكمة. فقط يختلف لقب الحاكم .. الرئيس بدلاً من الخديو أو الملك . في عهد الرئيس، ومع تطبيق قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ عرف الصحفيون ثانيةً طريق السجن عبر الأحكام القضائية، بعد أن اختفت لنصف قرن تقريباً، مفسحة المجال للحظر من المنبع أو النقل. المثير أن عدد الصحفيين الذين دخلوا السجن بأحكام قضائية تجاوز عدد من عرفوها في عهد الخديو توفيق والسلطان حسين والملكين فؤاد وفاروق.

– أحمد أفندي حلمي: تعرض لعدة أحكام قضائية منها ما عرف بقضية التظاهر ضد قانون المطبوعات، التي حكم ضده فيها بـ ٤ شهور حبس بسيط مع كفالة ١٠ جنيهات. وفي قضية العيب في ذات خديو البلاد، عام ١٩٠٩، حكم عليه بالحبس شهراً مع تعطيل جريدته القطر المصري ٦ شهور وإعدام كل ما يضبط من العدد ٣٧ منها والذي نشر فيه المقال محل الاتهام.

– الشيخ عبد العزيز جاويش : رئيس تحرير جريدة اللواء الناطقة باسم الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل وكان يرأسه وقت المحاكمة الزعيم محمد فريد. كتب جاويش مقالاً ينتقد بشدة دور رئيس المحكمة المخصوصة لفلاحي دنشواي "بطرس باشا غالي" الذي أصبح وقت نشر المقال في ١٩٠٩ رئيساً للوزراء ، كما هاجم أحد قضاة محكمة دنشواي القاضي أحمد فتحي زغلول الذي صار وقت نشر المقالة وكيلاً لنظارة الحقانية، وأحالت النيابة جاويش للمحاكمة بتهمة إهانة موظفين، وانتهت المحكمة بتغريم جاويش ، ومع استئناف الحكم ، تم تعديل الحكم إلى الحبس ٣ شهور. وكان قد نجا في أغسطس ١٩٠٨ من تهمة إهانة وزارة الحربية باتهامها بارتكاب مذبحة مثل مذبحة دنشواي في بلدة الكاملين السودانية بإعدامها لـ ٧٠ رجلاً، وحكمها بالسجن المؤبد على ١٣ آخرين ، وقضت المحكمة ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهم الموجهة إليه. لكنه لم ينج سنة ١٩١١، من المحاكمة لكتابته مقدمة كتاب "وطنيتي" للشيخ على الغاياتي، أحد محرري اللواء وأحد مناضلي الحركة الوطنية، وحكم على جاويش بالحبس ثلاثة أشهر أخرى نفذها فعلاً.

– محمد فريد : الزعيم الوطني، سجن مرات عديدة لأسباب سياسية، منها اتهام الخديو له بمحاولة اغتياله، هنا حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر في قضية نشر "الغاياتي" ، وكان فريد أثناء المحاكمة في رحلة إلى أوروبا، ونفذ الحبس عقب عودته من أوروبا.

– توفيق دياب: صارت السياسية أشد عنفاً ليؤدي صدامها مع السلطة بقيادة سعد باشا زغلول رئيس الوزراء حينها إلى محاكمة رئيس ومدير تحريرها حافظ عفيفي ومحمد حسين هيكل والصحفي توفيق دياب عام ١٩٢٤ أمام محكمة الجنايات بتهمة نشر مقالات تتضمن إهانة هيئتين نظاميتين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب .. وانتهت المحاكمة بتوقيع غرامة ٣٠ جنيهاً على هيكل وبراءة عفيفي ودياب.

وفي ١٩٣٢ فجر الصحفي توفيق دياب قنبلةً سياسيةً وصحفية أطلقها على صفحات جريدته، متهماً رئيس الوزراء صدقي باشا بإعطاء تعليمات سرية "مكتوبة" إلى مأموري أقسام الشرطة في الأقاليم المختلفة لتزوير الانتخابات لصالح ممثلي حزب الشعب الذي يتزعمه، وتمت إحالة توفيق دياب إلى المحاكمة في قضية عرفت باسم قضية الخطابات المزورة إلا أن المحكمة قضت ببراءته، وبعد طعن النيابة العمومية ألغت محكمة النقض البراءة وحكمت على دياب بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

– عباس محمود العقاد : عام ١٩٣٠ كتب العقاد، ثم ارتفع صوته من تحت قبة البرلمان صارخاً: إن الأمة على استعداد لأن تسحق أكبر رأس في البلاد يخون الدستور ولا يصونه. وكلفته هذه العبارة الشجاعة تسعة أشهر سجناً بتهمة العيب في الذات الملكية.

– جمال فهمي: اتهم عام ١٩٩٨ بإهانة الكاتب ثروت أباظة وكيل مجلس الشوري.. وقتها كان مديراً لتحرير جريدة الدستور في إصدارها الأول.

– عمرو عبد الهادي : سجن ثلاثة أشهر في نفس العام أيضا بتهمة سب وقذف ثروت أباظة ، الذي رفع وقتها العديد من القضايا ضد عدد كبير من الصحفيين، منهم جلال عارف الذي انتخب بعدها نقيباً للصحفيين .

– مجدي أحمد حسين، محمد هلال ، صلاح بديوي: صدرت ضد مجدي عدة أحكام بالحبس في قضايا رفعت ضده منذ توليه رئاسة تحرير الشعب عام ١٩٨٥، أولها عام ١٩٩١ ثم بسبب اتهامه لعدد من المسئولين بالفساد ثم عام ١٩٩٣ بذات التهمة، وأيضاً عام ١٩٩٨ بسبب حملة صحفية ضد وزير الداخلية السابق حسن الألفي مع زميله بذات الجريدة محمد هلال، وفي عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ – زامله الصحفي بالجريدة صلاح بدوي في المحاكمة والحكم عليهما بالسجن لمدة عامين بتهمة سب وقذف وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، فيما عرف بقضية المبيدات المستوردة. ونفذا العقوبة فعلاً في بدايات الألفية، وفي ذات القضية اكتفت المحكمة بتغريم رسام الكاريكاتير عصام حنفي ٧٥٠٠ جنيه . المفارقة أن القضاء أكد قبل عامين صدق الحملة التي خاضتها جريدة الشعب ضد يوسف والي.

– مصطفى ومحمود بكري: رئيس ومدير جريدة الأسبوع، حكم بحبسهما بتهمة سب وقذف محمد عبد العال رئيس حزب العدالة، وقبض عليهما لتنفيذ الحكم ، يونيو ٢٠٠٣ ، وبعد يومين أمر النائب العام بتعليق تنفيذ العقوبة لحين الفصل في الطعن الذي تقدما به لمحكمة النقض . وحالة الأخوين بكري أغرب من حالة مجدي حسين وصلاح بديوي، فمحكمة أمن الدولة قضت قبل أيام فقط من بدء التنفيذ بصحة الاتهامات التي وجهها مصطفى ومحمود لعبد العال، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات مع الشغل ، وتغريمه ٤٠ ألف جنيه، وفصله من موقعه كرئيس للحزب ومن رئاسة مجلس إدارة (الوطن العربي) الناطقة باسم الحزب .

– إبراهيم عيسي: في ٦ أكتوبر ٢٠٠٨ أصدر الرئيس مبارك عفواً رئاسياً عنه، بعد صدور حكم نهائي ضده، قبل عيد الفطر الأسبق، بالسجن شهرين مع النفاذ، على خلفية ما عرف عنها بإشاعة أخبار كاذبة عن مرض الرئيس.

> معتقلات ورقيب جالس، في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، دخل العديد من الصحفيين "المعتقل"، لكن على خلفية أنشطتهم السياسية . ففي عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ثم أنور السادات، تغيرت وآليات ملاحقة الصحفيين بسبب كتاباتهم، فالرقيب، منذ هزيمة ١٩٦٧، يجلس بجسده وبشكل قانوني / رسمي في مقر الجريدة، وبالتالي لم تمر "جرائم صحفية" تقود مرتكبيها إلى السجن، مع ذلك كانت هناك عقوبة فريدة.. هي النقل إلى جهات غير صحيفة .. أكثرها سخرية والمًا .. إلى شركة باتا لصناعة الأحذية . عقوبة النقل تكررت في نهاية حكم عبد الناصر وبداية حكم السادات.

◆ **يتمسك بالاستقلال عن الدولة والأحزاب .. والملاك .**

الناشر هشام قاسم : لا حرية لجريدة ليس لها سياسة واضحة .. أو تخسر مالياً

◆ انتصار صالح

وقف وراء تجربة إصدار المصري اليوم كأول جريدة خاصة، كر بعدها خيط يوميات غير ملامح الصحافة المصرية .

دائما يتحدث الناشر هشام قاسم عن إرساء مفاهيم عصرية لاستقلال صاحبة الجلالة ومهنيتها، وراءه تجربة إصدار مجلة (كايرو تايمز) بالإنجليزية وأمامه مشروع جديد ليومية (مستقلة) . وبعد استقالته من المصري اليوم كثر الحديث عن رقابة الملاك . قاسم ، هو رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو أيضا مستشار الاتحاد العالمي للصحف، ويرى أن الضمانة الأولى لتحقيق صحافة مستقلة هي أن تكون عبر مشروع اقتصادي مربح .. مثل أي صناعة لها قواعدها المهنية الخاصة بها.

هشام قاسم

تحدث عن الاستقلال كثيرا، فسألته عن العلاقة بين حرية الصحافة واستقلالها ؟

بدون الاستقلال المادي لأي مؤسسة صحفية لا توجد حرية لها . ببساطة إذا كان الممول دولة أو حزب أو مجموعة مصالح سيتدخلون في السياسة التحريرية . اشتغلت منذ عشر سنوات على مفهوم استقلال الصحافة ومازلت معنياً به. إذا أردنا صناعة صحافة محترفة لها مصداقية . فيجب أن تكون عبر مشروع اقتصادي مربح، له مهارات وقدرات إدارية تسمح بذلك ، وينسحب مفهوم الاستقلال ليس فقط عن الدولة وجماعات المصالح والأحزاب.. لكن أيضاً عن الملاك / المساهمين .

ماذا عن الاستقلال عن مجلس الإدارة ؟

هذا مفهوم خاطئ، لأن دور مجلس الإدارة هو حماية سياسة الجريدة . الأصل في الصحافة عالمياً هو الشركات المساهمة، مع استثناءات محدودة مثل البي بي سي، شركات تضع خطاً محدداً للجريدة كمشروع، مثل صحيفتي " ذا صن " و " الفاينانشال تايمز " .. الأولى معنية بالفضائح والنميمة والثانية تفسر السياسة بالاقتصاد، لا يجوز أن يأتي رئيس تحرير جديد للفاينانشال يحاول رفع المبيعات بالاقتراب من خط "الصن"، إلا بقرار من جمعية أصحاب الأسهم الذين اشتروها بناءاً على خط محدد للجريدة . مجلس الإدارة هنا مهمته مراقبة الجودة عبر الناشر / العضو المنتدب، فلا يأتي رئيس تحرير ليفعل ما يشاء بحجة حرية الصحافة، ولا يحدث العبث الذي نراه يوميا في صحافة تدعي أنها مستقلة وتنضح بالمصالح والمعارك الشخصية.

هل حققت ذلك في المصري اليوم ؟

طلب مني المؤسسون المشاركة كخبير في تأسيس الصحيفة، مقابل حصة اثنين ونصف نزلت لواحد وربع في المائة مع رفع رأس المال. اشترطت عدم التدخل في عملي، فكان دوري كناشر وعضو منتدب الحفاظ على سياسة الجريدة . عندما بدأت ضغوط ناعمة واجهتها، ومررت بخلافات كثيرة لإصراري على الاحتكام إلى ثوابتنا كجريدة خبرية تستهدف أن تصبح سجلاً نرجع إليه مستقبلاً لمعرفة ما كان يجري.

كان أسلوبها جديداً على القارئ، فنحن لا نشتم .. نعارض في السلبيات ونحيي الايجابيات، فكان أسلوبها مربكا للبعض في البداية . بدأت الخلافات مع التحرير مع أنور الهواري بخروجه عن المفاهيم المتفق عليها فلابد أن تستقل عن أهواء رؤساء التحرير وأفخر بأنني حتى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦ تاريخ استقالتي، تصديت لكل محاولة لمخالفة القواعد المهنية. هذا طبقته على نفسي قبل الآخرين ومنعت أي تدخل للمصري اليوم في الرد على حملات مصطفى بكرى ضدي في "الأسبوع" والفضائيات، لأن القارئ يشتري الجريدة ليقرأ مادة صحفية لا أخبار معركتي مع بكري.

أليس غريبا التفكير في صحافة مستقلة يملكها رجال أعمال، كأفراد لا كمساهمين، لكل منهم مصالحه ؟

استقلت من "المصري اليوم" خوفاً من ذلك ، ورفضت ضغوطاً كثيرة من الملاك وزملائي للعودة . استقلت لأني أدركت أني سأشارك في نقل الإعلام من ملكية شمولية للدولة إلى شمولية رجال الأعمال، وأنا أصلاً أرفض ملكيتهم للصحافة .. للأسف كل الإعلام الجديد من صحافة وفضائيات مملوك لأفراد، ولا توجد شركة مساهمة، لتجد بين أعضاء مجلس الإدارة من يتدخل في تعيين الصحفيين وفي قرار النشر .

وما هو البديل لإنجاز صحافة مستقلة ؟

تفتيت رأس مال المؤسسة قد يمثل ضمانةً جيدةً. هذا ما أعمل عليه في مشروعي الحالي، أسعي لجمع ٣٠ مليون جنيه كرأس مال لجريدة يومية، بشرط ألا يتجاوز نصيب أي مساهم ١٠ % أعمل على صيغة "مصنع المحتوى" ، لتصبح الجريدة قاعدة على التعامل مع الخبر بمختلف الوسائط التكنولوجية، فمع التطورات المبهرة في تكنولوجيا الاتصال لم تعد مهمة الصحيفة الأخبار التي تفوق عليها الإنترنت .. ساحباً الجزء الأكبر من إعلانات الصحف. مشروعي تقديم صحافة استقصائية عبر ما يعرف بغرفة الأخبار المدمجة، ومنها يوجه الديسك المركزي الخبر للنشر والمتابعة في الوسائط المختلفة.. وتقديم الإضافة .. لقارئ عرف الخبر بالفعل من الفضائيات والإنترنت. وظيفة الصحيفة الورقية اختلفت ، وإن لم تدرك هذا ستتلاشي أمام المنافسة الشرسة من الوسائط الإعلامية الاخرى.

هناك رقابة المعلن.. كيف تواجهها ؟

بأن أصبح مشروعاً ناجحاً مهنياً له مصداقيته وشريحته من القراء. في تجربة المصري تمسكت بقاعدة أن من يأتي بإعلان يفصل، على المدى الطويل البعض لن يلتزم وسيخرج من السوق، لأن الناس حين تقرأ ستلتقط تزييف الحقائق في حملة تحولت إلى إعلان، وستسمع تعليق: " الفته اشتغلت " ، القارئ يعرف ويأخذ موقفاً.

ما الصيغة التي تضمن مراقبة الأداء داخل الجريدة ؟

لائحة الجريدة وسياسة التعيين وتعريف الخبر بالنسبة لهذه المطبوعة تحديداً، ووضوح الخط العام والأولويات، والقيم المهنية تحدد المسار ويتبقى السير فيه ، وعندما تخالف الأسس المهنية يوجهك السوق نفسه الذي يطرد المخالف

الذي فقد مصداقيته عند الجمهور. أيضاً للقانون المدني أن يتعامل مع حالات مثل استغلال الأطفال في محتوي جنسي، والحث على الكراهية والتفرقة العنصرية. خارجنا سنجد صحافة النميمة لأنها جزء أصيل من صناعة الصحافة ولها قارئها.

إذا كان هذا هو هدفك من البداية لماذا بدأت بمجلة بالإنجليزية؟

درست الأدب الإنجليزي، ومارست لفترة الترجمة وتقديم خدمات صحفية لصحف ومراسلين أجانب، ومنهم تعلمت الكثير من معايير احترام المهنة. ولأن القاهرة عاصمة كبري بها جالية عريضة من الأجانب، أصدرت " كايرو تايمز " لأنافس الأهرام ويكلي كمجلة مستقلة عن الدولة وبعد سنة واحدة اشتبكت مع الحكومة وبدأ التضييق بتهديد المعلنين حتى وقعت في أزمة مالية فأغلقتها بعد سبع سنوات في ٢٠٠٣.

مع تجربتك في الإصدارين بالعربية والإنجليزية أيهما يتعرض لضغوط رقابية أكبر؟

صفوت الشريف عاتب ساويرس لأنه يضع إعلانات موبينيل في المصري اليوم .. فالمعلنون هم السيف الذي يسلط على الصحافة المستقلة. عامة الضغوط أكبر على الإصدار بلغة أجنبية، ذات مرة قال لي الرقيب: " بالعربي انبحوا زي ما انتوا عايزين .. لكن مطبوعة الإنجليزي المراسلين والأجانب بيقروها .. دول اللي يهمونا". كانت الرقابة أهم مشاكل المجلة، أول سنة كنت أسلم النسخ ونتفاوض فيما يريدون حذفه، ثم قبض على صحفي ومصور أثناء تغطيتهما ندوة وتعرضا للإهانة، قدمت شكوى .. فلم يبت فيها، فقررت نشر ما حدث كالتزام ضمير ضد نظام يتوحش، فقرروا مصادرة العدد .. لكنه بالغلط نزل السوق وبعدها توسعت الرقابة في الحذف والتضييق، وعندما أوقفوا الطبع بالمنطقة الحرة .. طبعت في قبرص، فكانوا يصادرون العدد في المطار. عشت مع المجلة أياماً صعبة، لكن ما دمر التجربة تهديدهم للمعلنين فدخلنا في أزمة مالية عنيفة قضت على التجربة.

هل ما تزال الرقابة بنفس الضراوة؟

هذه القضية تكاد تنتهي، أي مطبوعة تحصل علي ترخيص طالما أستوفت الشروط، أيضاً لم تعد الرقابة ذات معنى مع التطور التكنولوجي سواء في النت أو المحمول.

هل أثر نشاطك السياسي سواء في المنظمة أو الغد على تجربتك مع الصحافة؟

حرصت دوماً على الفصل بين عملي المهني ونشاطي السياسي، مثلا نشرت في الكايرو تايمز موضوعا ينتقد أداء نشطاء حقوق الإنسان قاطعني بسببه الكثير من زملاء عملي الحقوقي، وفي المصري اليوم أثناء الانتخابات الرئاسية أجرينا حواراً مع حسني مبارك ومع نعمان جمعة وتأخر علينا ايمن نور فكان الحوار سينشر يوم الانتخابات وهذا يعتبر تزكية للمرشح فرفضت نشره، وكنت حينها نائب رئيس حزب الغد، لكنني قررت تجميد نشاطي السياسي حتى التقاعد من مهنة النشر قد أعود مستقبلا أو لا أعود، فقد " خدمت " بما يكفي في العمل السياسي والحقوقي، سأتفرغ السنوات العشر القادمة لمشروعي الصحفي.

هل تري مستقبل للصحافة الحزبية؟

انتهاؤها مسألة وقت، حدثت انهيارات كبيرة في توزيعها مع ظهور صحف خاصة، لأن ثنائية صحافة الدولة والصحافة الحزبية ستختفي مع ظهور الصحافة المستقلة والخاصة والشركات المساهمة، لا أؤمن بصحافة تحاول توجيه الرأي العام نحو ما يخدم مصالح ناشرها، سواء أشخاص أو أحزاب، فلابد أن يكون للمؤسسات الإعلامية خطها الواضح كمدرسة صحفية لها اختيارتها الساسية .. ليس خدمة لحزب أو كوسيلة لركوب السلطة.



المدونون وصحافة الانترنت ... هدف جديد .. لقيود قديمة

◆ عمر الهادي

عادة ما ينظر إلى فضاء الانترنت بوصفه واقعاً " افتراضياً" محرراً من قيود السلطات وبعيداً وعسف القوانين الجائرة، ما يجعله بالضرورة ساحة "مثالية" لحرية الرأي والتعبير وفرصة لممارسة، صحافة جديدة لا تخضع لقوانين النشر ولا تصل إليها أيدي الرقباء والمتربصين.

فهل كان هذا ما حدث في مصر منذ دخلتها خدمات الشبكة العنكبوتية عام ١٩٩٣ وبدأت الصحافة تدريجياً باستخدامها، سواء كمصدر للمعلومات أو وسيلة نشر رديفة لإصداراتها الورقية، أو حتى بديلاً عن الورق تجنباً لنفقات الطباعة وقيود الترخيص والعمل على الأرض؟

إجابة السلطات عن هذا السؤال جاءت مبكراً، عام ٢٠٠١، وبينما كانت نسبة من يملكون جهاز كمبيوتر " ١.٥٥ % فقط من السكان، اعتقلت " مباحث الآداب " شهدي نجيب سرور – نجل الشاعر الكبير – بعد اتهامه بحيازة قصيدة العامية المعروفة بـ " الأميات " التي كتبها والده الراحل، ونشرها على شبكة الإنترنت، قبل أن تصدر محكمة جنح السيدة زينب في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ حكمها بإدانة شهدي وحبسه سنة مع الشغل، الحكم الذي ألغته محكمة الاستئناف، لكن بعدما كانت الأجهزة الأمنية قد عاقبت

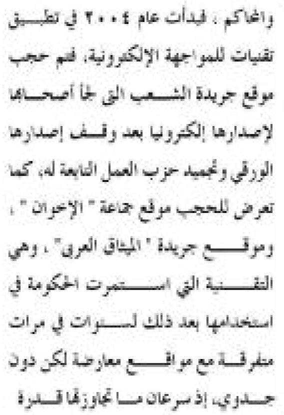


شهدي على إطلاق قصيدة لا تروق للسلطة في فضاء الإنترنت.

ومع اتساع دائرة مستخدمي الشبكة من المصريين، شهد عام ٢٠٠٣ واقعتين اتهم فيهما معارضون للحكومة، الأولى نظرتها محكمة أمن الدولة العليا طوارئ والمتهم فيها المهندس أشرف إبراهيم وآخرون فيما عرف بقضية " الاشتراكيين الثوريين "، حيث اتهمت مذكرة التحريات إبراهيم بأنه " أذاع عمدا في الخارج عن طريق الإنترنت أخباراً كاذبة عن الأوضاع الداخلية من شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها ".

الواقعة الثانية طالت جماعة الإخوان، عندما قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر احتجاز ١٢ من قادتها بمحافظة المنوفية ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وتضمنت لائحة المتهمين عدداً من القائمين على موقع " نافذة مصر " على الإنترنت، واتهمت مذكرة التحريات الجماعة بـ " استغلال شبكة الإنترنت للتخاطب بين عناصرها ونشر وبث المواد التي تتعلق بالجماعة وأخبار قادتها ونقل التكليفات فيما بينها ".

ومع إدراك السلطة لخطورة الإنترنت وتأثير استخدامه على ما تسميه " هيبة الدولة "، لم تكتف الحكومة بـ " جرجرة " النشطاء إلى الأقسام



والمحاكم، فبدأت عام ٢٠٠٤ في تطبيق تقنيات للمواجهة الإلكترونية، فتم حجب موقع جريدة الشعب التي لجأ أصحابها لإصدارها إلكترونيا بعد وقف إصدارها الورقي وتجميد حزب العمل التابعة له، كما تعرض للحجب موقع جماعة " الإخوان "، وموقع جريدة " الميثاق العربي"، وهي التقنية التي استمرت الحكومة في استخدامها بعد ذلك لسنوات في مرات متفرقة مع مواقع معارضة لكن دون جدوى، إذ سرعان ما تجاوزتها قدرة النشطاء على إيجاد طرق تقنية لتخطي الحجب ونقل محتوى المواقع المحجوبة إلى عناوين جديدة.

في أواخر ٢٠٠٤، مع إطلاق حركة " كفاية " المعارضة لـ " تمديد " حكم الرئيس حسني مبارك أو " التوريث " لنجله جمال، وظهور موجة " حراك سياسي " وتظاهرات غير مسبوقة، تزامنت مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى



الانتخاب المباشر، ثم انتخابات الرئاسة فانتخابات مجلس الشعب، بدا واضحاً أن ثمة لاعباً جديداً انضم إلى ساحة " الميديا " في مصر .. " المدونون " .

مثل المئات من المدونين الشباب ما يشبه جبهة إعلامية واسعة لدعم الحراك السياسي والدفع باتجاه التغيير المنشود، شارك الكثيرون منهم في مظاهرات الشوارع ، ووضعوا على مدوناتهم صوراً ولقطات فيديو، غالباً ما تسجل انتهاكات واعتداءات أمنية، أو مظاهر تدخل تزوير خلال الانتخابات، كما هو حال وائل عباس، أحد أشهر المدونين المصريين وصاحب مدونة " الوعي المصري"، ومن لم يشارك بنفسه كان يقوم بنشر دعوات التظاهر وبيانات الاحتجاج، يوقع العرائض، ويضع في مدونته " بانرات " أو لافتات تعلن موقفاً سياسياً أو تطالب بالإفراج عن زميل معتقل، ومع الوقت بدأ المدونون – في تحرك معاكس – بإطلاق دعوات للتظاهر والاعتصام في مناسبات مختلفة، تتبناها الحركات السياسية الناشطة على الأرض.

صحافة المواطن :

ومع انتهاء عام " الحراك " بـ " التمديد " ، كان على جماعات المدونين الناشئة أن تبحث عن دور جديد، وهنا ظهرت " صحافة المواطن".

صباح الأول من يناير ٢٠٠٦ كانت وسائل إعلام عالمية تبث صوراً التقطتها المدونة نورا يونس، لما حدث في اليوم السابق بميدان مصطفى محمود بحي المهندسين، وعرف بـ " مذبحة اللاجئين السودانيين"، حيث استخدمت قوات الأمن القوة لفض اعتصام مئات اللاجئين السودانيين ، ما أدي إلى سقوط أكثر من ٢٠ قتيلاً بينهم . اعتمدت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان على شهادة نورا وصورها في تسليط الضوء على الجريمة والمطالبة بمحاكمة المسئولين عنها.

وفي أبريل، من العام نفسه ، نشر هيثم صاحب مدونة " جار القمر " ، شهادة أخرى لا تقل أهمية رصد فيها أحداث الفتنة الطائفية والاشتباكات بين مواطنين مسلمين ومسيحيين في منطقة محرم بك بالاسكندرية، حيث يسكن ، لتصبح رواية هيثم الوحيدة التي خرجت من موقع الأحداث، وتعيد نشرها " الدستور " في ما بدا علامة على اعتراف الصحافة التقليدية بأهمية الإضافة التي يمثلها الوافدون الجدد.

أما نوفمبر ٢٠٠٦، فشهد تفجير المدونين لقضية جديدة فرضت نفسها على " الأجندة " الإعلامية، بعدما نشر وائل عباس ومالك مصطفى ومحمد جمال ومحمد الشرقاوي صوراً وشهادات عن وقوع أحداث "تحرش جماعي " بالنساء في شوارع منطقة وسط القاهرة المزدحمة بالمارة يوم عيد الفطر، في ظل غياب أمني، اهتمت الصحف والقنوات الخاصة بشهادات المدونين، فيما قابلتها وسائل الإعلام الرسمية والصحف القومية بالإنكار والتشكيك والدعوة لمحاسبة مروجي " الشائعات " .

واختزل مصدر أمني مسئول الواقعة في أنه " أثير على موقع الوعي المصري عبارات وصور من شأنها لو صحت أن تبث الرعب بين المواطنين وحقيقة الأمر (...) تم رصد شخص بالعناصر الإثارية على موقع إليكتروني وقد شوهد يلتقط بعض الصور الفوتوغرافية من أمام دار العرض التي تقع بالقرب من محل إقامته ومن المحتمل أن يكون وراء الشائعة لبث الرعب بين المواطنين ولزعزعة الثقة على أرض مصر "، إلا أن وسائل الإعلام الحكومية والأجهزة الأمنية نفسها سرعان ما اعترفت عندما تكررت الظاهرة في العام التالي، فقط لأن وزارة الداخلية كانت هناك واعتقلت العشرات من المتهمين بالتحرش.

كليبات التعذيب

ولم ينته عام ٢٠٠٦ حتى طرح المدونون في ديسمبر الملف الأكثر خطورة، والذي فشلت وسائل الإعلام التقليدية في الكشف عنه بنفس الكفاءة .. "التعذيب" .

نشر محمد خالد صاحب مدونة " دماغ ماك " ووائل عباس، تسجيل فيديو يظهر قيام ضابط شرطة بتعذيب أحد المواطنين بإدخال عصا خشبية في دبره، بينما يصور أحد زملاءه المشهد إمعاناً في إذلال الضحية.



الأديب المصري يوسف إدريس :
كل الحرية المتاحة في العالم العربي لا تكفي كاتباً واحداً.

وليعلم الجميع أن " بولاق مفيهاش راجل " كما قال الضابط نفسه في التسجيل ، كان هذا هو النقيب إسلام نبيه عبد السلام عوض، معاون



مباحث قسم بولاق الدكرور، الذي قضى في السجن ٣ سنوات ، بعدما أدانته محكمة جنايات الجيزة وأيدت الحكم محكمة النقض، والضحية هو السائق عماد الكبير، الذي تم الكشف عن شخصيته بعد تحقيق أجراه الصحفي بجريدة الفجر كمال مراد، لتصل الجريمة إلى المحكمة ويتابع المدونون جلساتها التي استمرت عاماً كاملاً حتى الحكم في القضية، والتي توالى بعدها ظهور ما عرف بـ " كليبات التعذيب " ، ووجد العديد منها طريقه إلى ساحات القضاء، ليفقد ضباط التعذيب حصانة تمتعوا بها لانتهاك القانون، وتنحسر هذه الممارسة نسبياً في مقار الاحتجاز، على الأقل ليس بينما يتجول أحدهم في الجوار حاملاً هاتفه المحمول " أبو كاميرا" ، الجهاز الذي أصدرت وزارة الداخلية لاحقاً قراراً بمنع المواطنين من اصطحابه داخل أقسام الشرطة، في محاولة لمنع " التصوير " بدلاً من التعذيب نفسه لكن القضاء سرعان ما ألغى قرار المنع لكن الداخلية استمرت في تطبيقه عملياً.

تعرض عشرات المدونين لمضايقات وانتهاكات عديدة، واحتجز بعضهم أكثر من مرة، خلال هذه الأنشطة، إلا أن الانتكاسة الأكبر جاءت في ٢٢ فبراير ٢٠٠٧ حينما أصدرت محكمة جنح محرم بك بالإسكندرية حكماً بسجن المدون كريم عامر ٤ سنوات، ٣ سنوات بتهمة " إهانة الإسلام " وسنة " لإهانة الرئيس " ثم صدر حكم آخر في يونيو ٢٠٠٩ بتغريم المدون تامر مبروك صاحب مدونة " الحقيقة المصرية " ٤٠ ألف جنيه ، بعد اتهامه شركة " ترست للكيماويات " بمحافظة بور سعيد بإلقاء مواد كيماوية في بحيرة المنزلة وقناة السويس، رغم نشر مبروك اتهامه مدعماً بالصور وتحرك عدد من أعضاء مجلس الشعب للمطالبة بمحاسبة الشركة .

ساحة جدل سياسي

وبين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ كانت المحطة الأهم في أبريل ٢٠٠٨، مع النجاح الجزئي لما عرف بـ " إضراب ٦ إبريل "، الذي بدأ من موقع " فيس بوك " الإلكتروني كدعوة لإضراب عام لشعب مصر، تضامناً مع إضراب عمال مصانع غزل المحلة، وكانت تغطية أحداث قمع التظاهرات في المحلة الكبرى والقاهرة ونشر صورها على موقعي " إعلاناً لبداية عصر " الشبكات الاجتماعية " في مصر، لتتحول إلى ساحة للجدل السياسي بمشاركة الجميع.. حتى الحزب الوطني الحاكم، ويعقد من خلاله جمال مبارك، أمين السياسات بالحزب ومرشحه الرئاسي المحتمل، لقاءات مفتوحة مع الشباب.

وبينما ينتزع الصحفيون والنشطاء مزيداً من مساحات الحركة، لا تتوقف الأجهزة الحكومية عن محاولة تكبيلهم باستخدام ترسانة بترسانة القوانين القديمة نفسها، وتسعى لإدانتهم ليس فقط بناء على ما يكتبونه، بل حتى بناء على تعليقات القراء المجهولين على مدوناتهم، ففي ٥ سبتمبر ٢٠٠٩ استدعى مكتب مكافحة جرائم الانترنت التابع لوزارة الداخلية المصرية، الصحفي خالد البلشي – رئيس تحرير يومية البديل المتوقفة عن الصدور – للتحقيق معه بشأن محتوى تعليقات نشرها مجهول على مدونته.

وقال البلشي إنه دعي لحضور تحقيق " غير رسمي " بعدما تلقى مكتب مكافحة جرائم الإنترنت بلاغاً من مسئول بإحدي شركات القطاع العام حول اتهامات بالفساد وإساءات شخصية كتبها مجهول تعليقاً على تحقيق صحفي نشره البلشي في صحيفة الدستور وأعاد نشره على مدونته الشخصية قبل أكثر من عامين .

ومع تطور تقنيات " ويب ٢.٠ " وظهور الشبكات الاجتماعية ومواقع التدوين المصغر ، فإن كشف الحقائق وتوثيق الإنتهاكات بات أسهل بكثير مما مضى، وأصبحت رسالة نصية قصيرة أو صورة يرسلها مدون من موقع حدث بمدينة نائية قادرة على الوصول إلى الملايين في كل مكان خلال ثوان، كما فعل ناشطو موقع " تويتر " الإيرانيون الذين أصبحوا عين العالم على ما ري في بلادهم من قمع الاحتجاجات على نتيجة الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩ ، بعدما منعت السلطات وسائل الإعلام من تغطية الانتهاكات ضد الناشطين وقطعت الاتصالات لعزل إيران عن العالم الخارجي.

صحيح أن السلطة وجدت في الإنترنت مساحة جديدة لقمع حرية الرأي والتعبير، وحتى مصدراً للمعلومات وأداة للتجسس وانتهاك الخصوصية، إلا أن تطور تقنيات " ويب ٢.٠ " أن المجتمع ربح بالتأكيد صحافة شعبية قادرة على بث أصوات وأفكار مغايرة، في فضاء تم تصميمه ليبقى بعيداً عن السيطرة مستعصياً على والتدجين ، قادراً على إنتاج آليات لتحرير مساحات جديدة واسترداد ما يفقده منها.

وبينما تستعد مصر لموسم سياسي ساخن عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ يشمل انتخابات مجلس الشعب، وانتخابات رئاسية من المرجح ألا يشارك فيها الرئيس مبارك، وربما يشهد تعديلاً دستورياً جديداً، يبدو أن " صحافة المواطن " ما زال مقدراً ما زال مقدراً لها أن تقوم بدور كبير في التعبير عن التغيرات والقوى الجديدة في المجتمع ، في ظل تأخر الإعلام التقليدي وانخفاض سقفه.



◆ هانى شكر الله : المصالح الشخصية سوط الرقابة الحديثة.

رصانة (الشروق) .. رقابـــة ذاتية تحترم الجمهور .

◆ انتصار صالح

فى تجربته جمع هاني شكر الله بين المشاركة في قيادة إصدار بالعربية وآخر بالإنجليزية ،الآن هو عضو مجلس رؤساء تحرير جريدة الشروق، وقبلها رئيسا لتحرير أسبوعية الأهرام ويكلي الناطقة بالإنجليزية والآن أيضا المدير التنفيذي لمؤسسة هيكل للصحافة تزامنت تجربته فى الويكلى مع رفع سقف الحراك السياسي فى مصر بدرجة كبيرة، وتمسك هو بحق القارئ في المتابعة، ودفع ثمن موقفه بالعزل من منصبه .

كيف تري اختلاف تطور طبيعة الرقابة بشكل عام ؟

شكل الرقابة اختلفت، اختفي الرقيب الذي يحذف ما يريد وصارت الآلية هي الثواب والعقاب لترسيخ الرقابة الداخلية.

الصحافة تعطيك قوة كبيرة لا تتخيلها وأنت تدخلها . في مجتمع مستبد مثلنا، المواطن ليست له حقوق المواطنة العادية، بينما تبقى محفوظة نسبياً للصحفي ولمهن أخري .. كامتياز لفئات معينة قد تصل إلى تخطي القانون

إمكانية الثواب تبدأ من تجاوز مخالفة مرور إلى الاقتراب من تخوم السلطة بتنوعاتها .. كدخول لجنة السياسات، وقد تصل إلى الفساد، فهناك صحفيون كثر تحولوا إلى مليونيرات . في المقابل هناك العقاب بصيغ متعددة، فمن تعينهم الدولة علي رأس المؤسسات الحكومية أبرز مهامهم ضمان الالتزام بقواعد بعينها، ويدهم سوط العقاب الذي يبدأ بالتوبيخ والتضييق .. وذروته الفصل والعزل من منصبك .. كما فعل معي مجلس الشوري. المؤسف أن هناك بالفعل مساحة أوسع للحرية في الصحافة القومية لكنها لا تستخدم لأن القائمين عليها مشغولون بالبسات ولائهم طوال الوقت، يفرضون رقابة ذاتية أكبر من الرقابة المطلوبة منهم، حفاظاً على مصالحهم الشخصية.

وماذا عن الفرق بين حدود الرقابة بتجربة الإصدار بالإنجليزية فى الويكلى وبالعربية في الشروق؟

في الشروق ليست أمامنا حواجز، لكن نلتزم كسياسة تحرير برفض الإثارة والسباب وتجنب العناوين التحريضية بقدر الإمكان، كنوع من



الرقابة الذاتية، مراعاةً للجمهور نفسه . نقترب من العام علي صدور الجريدة، ولم نتعرض لمشاكل رقابية، صحيح أننا أقل من جرائد أخرى في الهجوم علي الرئاسة لكن في مقالات الرأى مساحة الحرية مفتوحة . أيضا حريتنا كاملة في طرح قضايا كبرى كترشيح البرادعي لانتخابات الرئاسة، كنا من فجرناها وواصلنا متابعتها بشكل مكثف.

في تجربة الويكلي، كان هناك إدراك من البداية أنها تخاطب قارئاً مختلفاً اعتاد على صحافة حرة.. وكان إبراهيم نافع يدرك أن الويكلي يحتاج مساحة حرية أكبر – من باقي مؤسسة الأهرام – ليكتسب المصداقية لأنه متوجه للأجانب لا للمصريين الذين يقرأون بالإنجليزية ، أخذنا مساحة الحرية المتاحة لنا كجريدة جديدة ودفعنا في توسيعها لأقصى حد، فكان هامش حرية سياسة الويكلي يتسع باضطراد.. مع الوعي بأن هناك سقفاً، فلم نتصرف بطريقة هوجاء ولم يأخذنا وهم أننا نصدر في أوروبا أو أمريكا.. كنا نعي أننا نصدر عن الأهرام المملوكة للدولة وأن هناك رئيساً للمؤسسة له أحياناً انتقادات عنيفة، شخصياً تعرضت لمساءلته عن مقال عنيف ضد الأمريكان ، كتبته عقب سقوط بغداد.

نتوقع ذات الحدة لتغطيتكم للحراك السياسي قبل أربع سنوات؟

هذا صحيح لدرجة كبيرة، فمع عام الحراك السياسي ٢٠٠٥ شهدنا حيوية سياسية ونشاطاً للمعارضة ومظاهرات في الشوارع في تغطيتنا لها كنا نأخذ أخبار المظاهرات وصورها صفحة أولى على ستة وسبعة أعمدة، هنا تحولت الميزة التي كنا نتمتع بها كجورنال إنجليزى إلى عيب، خاصةً حين توجهت أنظار العالم إلى مصر ومورست ضغوط، وبوش يقول على مصر أن تقود المنطقة للديمقراطية كما قادتها للسلام، ساعتها صار الإصدار الإنجليزى أخطر من العربي، بل سمح النظام بمساحة حرية في الداخل للتفريغ، في المقابل تصاعدت الحساسية من الصورة المقدمة للخارج، وعندما حاولوا الضغط لتغيير سياستنا التحريرية رفضت ، كنت تعودت على المساحة المفتوحة، فأقالني مجلس الشوري.

معيار دقيق لسقف الحرية يحتاج صحفيين مروا بإعداد خاص للسير بين حجري.. رقابة بيروقراطية وقارئ أجنبي لا يتفهمها؟

الويكلي أسسها حسني الجندي، لم يكن سياسياً، لكنه طمح الى جريدة جيدة تلتزم بمعايير المهنة والكفاءة، كنت معه أنا والزميلة مني أنيس وآخرين، بدأنا طامحين إلى إنجاز تجربة متميزة عن السائد بالصحافة القومية من حسن الحظ أن غالبية الصحفيين كانوا حديثي التخرج وتشكلوا في تجربة الويكلي، كما أن القيادات الوسيطة كان لها تجربة مختلفة عن المعتاد في الصحافة المصرية.

حصلت الشروق على الترخيص ثم جمد وعاد ليصرح به، هل هى إشارة رقابية مسبقة من الدولة أم ضغط للحصول على ضمانات بعدم وجود الأستاذ هيكل بشكل أو بآخر؟

قراءتي أنها محاولة للضغط علي ملاك الجريدة، والإيحاء بأنه منحة وليس حقاً. كانت رسالة تطلب مراعاة ما يرضي الحكومة . ورغم صلات المالك بكثير من رجال الدولة إلا أننا ، في التحرير ، ننأي بأنفسنا تماماً عن علاقاته معهم ، لأن لها مسارلها مهنياً.

تحججت الدولة وقتها بمشاركة صحفيين فى ملكية الجريدة هل تري أن هذه الصيغة مع أم ضد استقلال الجريدة عن الإدارة ؟

ليس لها تأثير، عالميا هناك تجربة الصحف المملوكة لصحفيين، وهي بالتأكيد تدعيم للاستقلالية فلا تكون تابعة للدولة ولا رجال الأعمال.

رجال الأعمال هم من يملكون التجارب الجديدة صحفياً . وبالطبع لهم رقابتهم ، مثلاً نلاحظ مساحة تناقض بين مجلس تحريركم الذي يميل لليسار والمالك إبراهيم المعلم " المحافظ " ، ألم يؤدي هذا إلى سياسة تحريرية محافظة؟

لا يمكن اعتبار مجلس تحرير الشروق يسارياً، ففي مقابلنا أنا وجميل مطر كيسار وسط ، نجدين عبد العظيم حماد.. وسط، وعلي يمينه حسن المستكاوي، لكن من أهم كتابنا فهمي هويدى " الإسلامي " الشروق خلطة غريبة، ما يحمينا هو الإصرار على الاستقلال وعلى ألا نحسب على أحد لا الحكومة ولا المعارضة، لا الإخوان ولا اليسار . هناك بالطبع نبرة معارضة رغم أننا لسنا جريدة معارضة، لأن هذا هو دورنا الطبيعي أمام القارئ. مثلاً في موقفنا من موضوع البرادعي، وفي تغطيتنا للإخوان نحرص على مهنية عادلة، ليس فيها تلاعب كما نرى في صحف مستقلة أخرى .

لكن يظل للمالك علاقات واسعة بالإخوان فكريا وعائليا، ألن يتبع هذا أجندة تفرض رقابة ذاتية خاصة؟

الاهتمام بالإخوان ناتج عن كونهم أهم فصيل معارض، وبغض النظر عن رؤانا الشخصية – مثلا أنا ضدهم على طول الخط – هناك ضرورة لفهمهم جيداً وأن يأخذوا فرصتهم كاملة للتعبير عن فكرهم. عامة لا يمكن وضع الشروق في إطار مقولب.. مثلا عبد الله كمال يهاجمنا أحيانا بالولاء للإخوان وأحيانا لأمريكا . في الشروق تتوزع سلطة مجلس التحرير بتناغم، هناك طوال الوقت توافقات وحلول وسط ما بين الاتجاهات المختلفة في الصحافة والسياسة.



مثلاً في أزمة الجزائر حسن المستكاوي كان مع الهجوم علي الجزائر وأنا ضده معتبراً أنها معركة وهمية مهينة، هكذا هناك شد وجذب بين الرؤي في معظم القضايا، لكن هناك اتفاق بين التيارات المختلفة على توجه قومي وعروبي تنطلق منه الجريدة.

أبرز وجوه القومية هو الأستاذ هيكل، وارتبطت الشروق باسمه، لكنه اختار المصري اليوم ليخاطب الشعب في دعوته لتشكيل مجلس انتقالي ،أليس هذا إشارة إلى أن الجريدة انحازت لسقف محافظ سياسيا؟

هناك اعتباران في الموضوع، أولهما أن المصري اليوم يوزع ثلاثة أضعافنا. وهيكل يخاطب الشعب ويريد الوصول الى أكبر شريحة ممكنة . الثاني هو اتهام الشروق بالولاء لهيكل، ربما ابعده لهذا السبب ذاته.

بمنطق التوزيع ألم يشر قلقكم أن السياسة المحافظة تستبعد قطاعا عريضا من القراء ؟

كان هذا الموضوع وما زال محل نقاش في الشروق منذ مرحلة التأسيس، أردنا تقديم جريدة بعيدة عن الإثارة .. شديدة الالتزام بأخلاقيات المهنة. قبل الصدور وضعت ميثاقاً أخلاقياً وناقشه فريق العمل في ورشتين، حددنا من البداية أن همنا الحقيقة .. والمساهمة في خلق مواطن يعرف ما يدور حوله بأكبر قدر من العمق واتساع الرؤية، ليأخذ قراره بنفسه بناءً على هذه المعرفة . وألا نتلاعب بآرائه ومشاعره ، وهذا يختلف عن الشائع في الصحافة المصرية، ولا يأتي بالقراء سريعا، لكننا نري أن هذا الاتجاه له سوق وأن هناك احتياجاً لصحافة ذات مصداقية عالية . رغم ذلك بعد الصدور بدأ ذعر التوزيع والرغبة في زيادته، ولا أعتقد أن الموضوع حسم لكن تظل خدمة تقديم المعرفة هي الاتجاه الغالب.. أحياناً تجدين نكوصاً عنه، كما حدث في أول ٦ شهور صدور، التي كانت فيها الهوية الصحفية غير واضحة . مرة تجدينا أسوأ من المصرى اليوم صخبا ومرة تجدينا محافظين، حتى استقر اتجاه تفضيل الصحافة الرصينة ، ورأيي أن هذا سينجح أكثر لأن أي جريدة تحتاج إلى اكتساب مصداقية عند الطبقة المثقفة والنخبة أولاً ومنها تنتشر .

> ""
> **المفكر الفرنسي دي توكفيل :**
> **الصحيفة ناصح أمين لا يحتاج إلى من يفتش عنه، بل هو يطرق الباب من تلقاء نفسه ، ويتحدث إليك يوماً بعد يوم، عما يحدث في الدنيا ، دون أن يفقدك الاهتمام بشؤونك الخاصة.**
> ""




> ""
> **الأديب الروسي ليو تولستوي:**
> **الصحف صوت الأمة، وسيف الحق القاطع ونصيرة ومنقذة المظلومين، وشكيمة الظالمين، فهي تهز عروش القياصرة، وتدك صروح الظلم.**
> ""

رقابة حزبية ..

صحف قادت الرأي العام .. وأخري حجمها قادة سياسيون :

◆ خليل أبو شادى

" ليست أكثر من جريدة ومقر " . هكذا توصف الأغلبية الساحقة من " ٢٥ " حزباً، لا قمنا إلا صفتها كمالكة ومسيطرة على جزء فاعل من منظومة صاحبة الجلالة .

ومنذ إعلان المنابر / الأحزاب، نشط دور صحف حزبية، بتتابع مثير، إلى درجة قيادة المشهد السياسي. الأهالي، مع الراحل فيليب جلاب. الأحرار ، مع الراحل محمود عوض. الوفد، مع الراحل مصطفى شردي. الشعب، مع الراحل عادل حسين .. ثم ابن شقيقه مجدي أحمد حسين . وأخيراً.. العربي، مع عبد الله السناوي . وفي المقابل سمعنا عن ملاحقات حزبية داخلية للصحف الناطقة باسمها، وعن ضغوط حكومية على بعضها نجحت كثيراً في تحجيم حرية أقلامها.. وقصف بعضها.

د . عبد الحليم قنديل، رئيس التحرير المشارك لجريدة الكرامة سابقاً، كتب وتحدث عقب استقالته أو إقالته من الجريدة الناطقة باسم حزب الكرامة تحت التأسيس عن خضوع قادة الحزب لضغوط حكومية أبعدته عن منصبه.

قنديل، الذي كانت آخر تجاربه رئاسة تحرير صوت الأمة الخاصة، وصف رقابة قادة الأحزاب على صحفها بأنها أكثر قسوة من رقابة الدولة على الصحف الخاصة والقومية . وأرجع ذلك إلى تبعية الجريدة سياسياً وماديا للحزب الذي يعين رئيسه هيئة التحرير والمحررين ، والأخيران يعبرون من خلاله إلى عضوية نقابة الصحفيين بمزاياها. واستطرد قنديل : من الطبيعي أن يكون مراقباً قوياً للمادة التحريرية بالجريدة.

وقال قنديل إن علاقة الأحزاب بصحفها مرت بمرحلتين . الأولى من 1956 وحتى ١٩٩٠ كان الحزب هو حزب الجريدة، هي قوته الرئيسية وواجهته للساحة السياسية. إلا أن الأحزاب بعد ذلك تحولت، عبر صفقات مع الدولة، إلى مجرد أوراق كرتونية، وتحولت صحفها إلى جريدة الحزب وليس العكس، ما ساهم في إحكام قبضة الأحزاب على سياستها التحريرية . إلا أنه عاد ليؤكد على حالات استثنائية لجرائد مستقلة نسبياً، امتلكت إدارة تحريرها إمكانيات التعاطي مع سوق الصحافة وتسديد ديونها، لتضمن لها استقلالاً مادياً وتحريرياً نسبياً.

فريدة النقاش رئيس تحرير جريدة الأهالي . قالت إنه لا يمكن أن نطلق على علاقة الأحزاب بالجرائد التابعة لها لفظة الرقابة، لأن الرقابة الحقيقة على الصحف التي تدعى أنها قومية، تأتي من الإدارة المصرية.. وبيد من حديد لتعبر عن الدولة رغم أن القانون ألمها بأن تعبر عن كل التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية، وهو الوضع نفسه في الصحف الحزبية، لكن الأخيرة تمتلك بعض النزعات الديمقراطية لأنها تؤمن بسياسة الرأي والرأي الآخر . وبالتالي فإن الصحف الحزبية تعبر عن سياسة الحزب وعن الطبقات التي يدافع عنها، والرقابة الوحيدة على الجريدة هي للسياسة العامة للحزب .. لا لقادته.

ونبهت النقاش إلى أن للأهالي مجلس إدارة يضم أعضاء من الأمانة المركزية ورئيسي الحزب والتحرير ، ولا يجوز لأي عضو فيه أن يتدخل في رسم السياسة العامة التي سبق وأن وضعها مع مجلس التحرير على صفحات الجريدة لأنه من اختصاص هيئة التحرير. لكن النقاش رأت أن الخلافات الحزبية مكانها في النشرة داخلية ، مشيرةً إلى أن التجمع به



أنور أبو سحلى ، وزير العدل الأسبق :
أشهر قاض فى تاريخ مصادرة الصحف، حتى قيل أنه تفرغ للإجهاز على الأهالى، من عائلة إقطاعية تضررت من الإصلاح الزراعى، أبعد عن القضاء، ليعمل مستشاراً قانونياً لعثمان أحمد عثمان .. وعبره أعيد إلى منصة القضاء مع توثق علاقة الأخير بالسادات. طارد أبو سحلي الأهالي في عصرها الذهبي بقرارات مصادرة أسبوعية ، وبحجة عدم إنتظام صدورها ألغي المجلس الأعلى للصحافة ترخيصها.



عبد الحليم قنديل

تياران أحدهما يدعي التجمع الموحد والآخر تيار التغيير . وأن الجريدة تعبر عن التيارات بنفس المساحات وبذات الحيادية، بالإضافة إلى أنه من جانبه أوضح عبد الغفار شكر ، عضو الأمانة العامة للتجمع، أن هناك نظم مختلفة تنظم رقابة الأحزاب على الصحف التابعة لها، مدللاً على ذلك بالنموذج الذى يعمل وفقا له حزب التجمع، حيث يتحكم فى تحديد الخطوط العامة للجريدة مجلس إدارتها .. إضافة إلى قيادات من الحزب تضع السياسة التحريرية للجريدة التابعة لها، كما أن لائحة الحزب الداخلية تنظم سير العمل فى الحزب والجريدة معاً، حيث تقر هذه اللائحة بأنه لا يجوز لأي فرد بعيد عن مجلس التحرير التدخل فى السياسة التحريرية للجريدة .. حتى لو كان رئيس الحزب نفسه .

واتهم شكر بعض الأحزاب بغياب الأطر التنظيمية التى يفترض أن تضبط علاقتها بجرائدها، مستشهداً بالخلافات داخل حزب الغد بين جبهتي أيمن نور ومصطفى موسى، وأنتجت جريدتين بنفس الاسم .. تعبران عن سياسات مختلفة. وأيضاً جريدة الأحرار، التى المتنافسون على رئاسة الحزب بتجنيبها خلافاتهم وتركها لرئيس تحريرها.

لكن د . حلمي فهمي، نائب رئيس حزب الأحرار، لا يقصر ذلك على جريدة حزبية دون أخرى، فهو يرى أن الصحف الحزبية خرجت عن سيطرة رقابة التنظيمات السياسية التى تنطق باسمها، لأن معظمها، ومنها الأحرار، فقدت قوتها كأحزاب مؤثرة، مرجعاً ذلك إلى حزمة متغيرات خارجية وداخلية .. و" العولمة وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة " ; لكنه يشدد على أن سوق الصحافة هي العامل الأول والأخير الذى يحكم الجرائد سواء كانت حزبية أو مستقلة أو قومية.

على الضفة الأخرى يرى سعيد عبد الخالق رئيس تحرير الوفد أن الحزب مهما كانت خلافاته الداخلية يسعى إلى أن تكون الجريدة أكثر استقراراً، لأنها المتحدثة بلسانه وأداته الإعلامية يواصل : وفقا لتلك الرؤية التى جري عليها العرف، يتم اختيار رئيس تحرير تتفق رؤاه السياسية مع الخطوط العامة للحزب. الوفد، مثلا، لديه لائحة تنظم علاقته بجريدته، وهى لا تسمح للهيئة العليا للحزب بمجرد التعليق على المادة التحريرية إلا عبر رئيسى الحزب والتحرير . ورفض عبد الخالق آراء تصف الجرائد الحزبية بأنها أداة للهيئة العليا للحزب ولا دور لرئيس تحريرها، هو أمر خال من الصحة، مدللاً على ذلك بمقالته عن ترشيح البرادعي للرئاسة والتى تناقض مع آراء قيادات بالهيئة العليا ومع الموقف الرسمي للوفد فى هذه المسألة . ورأي عبد الخالق أن شخصية رئيس التحرير وتمكنه من أدواته وقدرته على المنافسة فى سوق الصحافة هي ما يؤهله للاستقلالية النسبية . كما نفى ما تردد عن خلافات بين أعضاء الهيئة العليا للحزب وهيئة تحرير الجريدة حول تغطية أحداث مصر والجزائر، مؤكداً أن الجريدة لم تشهد فى عهده أى خلافات سواء مع الهيئة العليا أو الصحفيين



جهاد عودة

. من جانبه قال عصام شيحة عضو الهيئة العليا للوفد إنه طبقاً للقانون رقم ٤٤ المنظم للأحزاب فإن رئيس الحزب وهيئته العليا أو مكتبه السياسي هو المسئول قانوناً عن السياسية العامة للحزب والجرائد التابعة له ، ووفقا لهذا القانون فإن الهيئة العليا التى تضم رئيس مجلس الإدارة والحزب معاً ترسم السياسات العامة للجريدة ، ويشرف رئيس الحزب على الخط العام للجريدة، ولرئيس التحرير كل الحرية والاستقلالية فى تحويل السياسة العامة إلى سياسة تحريرية وفق قواعد مهنية لا تمتلكها الهيئة العليا ولا تستطيع التدخل فيها.

فى خندق الحزب الوطني / الحاكم ، وصف د . جهاد عودة عضو أمانتي الإعلام بالحزب رقابة الأحزاب على جرائدها بـ " القانونية " لأن قانون الأحزاب حمل رئيس الحزب، الذى غالبا ما يكون رئيس مجلس إدارة الجريدة، مسئولية ما ينشر فيها . وأوضح عودة أن جريدة الوطني اليوم لسان حال الحزب الوطني تخضع لأمانة الإعلام عبر رئيس مجلس إدارتها الذى يضع السياق السياسي العام للجريدة لتتحول إلى سياسة تحريرية.. يتولى صنعها والإشراف على تنفيذها رئيس التحرير، الذي يتمتع باستقلالية نسبية . ونفي عودة إنعكاس " ما يشاع " عن وجود حرسين ..



فريدة النقاش



سعيد عبد الخالق

قديم وجديد داخل الحزب الحاكم على الجريدة، مؤكدا أنها تدار بشكل توافقي، لتعبر عن سياسة الحزب وتعلى مبادئه.

يقول عبد الله السناوي رئيس تحرير جريدة العربي الناصري، إن رقابة الأحزاب على صحفها لا تتعدي إبداء الرأي من قيادات حزبية فى المادة المنشورة ، دون التدخل فى السياسة التحريرية، التى هي مسئولية كاملة لرئيس التحرير الذى اختارته قيادة الحزب بمعايير عديدة، أهمها أن يتوافق مع الخط العام لسياسته.. وأن يكون من عقلاء الحزب، ولا يخضع للخلافات الحزبية التى هي السبب الأساسي فى تراجع الصحف الحزبية.

ورأي السناوي أن أهم أسباب تراجع الصحافة الحزبية هو تداخل المهام بين رؤساء تحريرها وقيادات الحزب، مدللاً على ذلك بجريدة الوفد التى أوشكت على الانفجار نتيجة خلافات حزبية ساهمت فى تراجعها فى سوق الصحافة ، وآخرها الصراع على تناول الجريدة للأزمة الأخيرة بين مصر والجزائر.

وأشار السناوي إلى أن علاقة الأحزاب بالجرائد التابعة لها هي علاقة تبادلية، فإذا ازدهر الحزب تبعته الجريدة، وإذا انقسم وسيطرت عليه الصراعات الداخلية وبالتبعية على الجريدة، مستشهداً بتراجع تأثير الصحف الحزبية فى فترة الخمس سنوات الماضية نتيجة للانشقاقات وضعف التمويل .. فى مقابل تقدم الصحف المستقلة.

وتمسك السناوي بأن الصحافة الحزبية فى طريقها إلى الاندثار، نتيجة لتراجع دور أحزاب المعارضة ، وغياب الموارد المالية اللازمة بعكس الصحف المستقلة والقومية .



◆ رئيس التحرير الذى قاد العربى لإختراق كل الأسقف

عبد الله السناوي : النظام استخدم الأهرام لتحجيمنا وعاطف عبيد منع الإعلانات عنا

◆ محمد العريان



عبد الله السناوي

مرت جريدة العربي (الناصرية) بعدة مراحل، بين الأسبوعي واليومي.. بين (الهدوء) واختراق كل الأسقف.

بعد تجربة (اليومي) الفاشلة عادت الجريدة التي تنطق باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري أسبوعية، مكبلة بديون الإصدار اليومي .. وبصدى سلبي فى السوق الصحفي، لكنها تدريجيا أصبحت من أكثر الصحف العربية، على حد تعبير صحف ووكالات أنباء غربية غطت صدامها الشهير مع شيمون بيريز، حينما صورته على هيئة النازي.

اخترقت (العربى) كل الأسقف.. كانت أول من ينتقد الرئيس ونفوذ أسرته .. أول من كشف سيناريو التوريث .. وأول من انتقد شخصيات كانت خطوطا حمراء قبل الرئاسة.. مثل صفوت الشريف، كانت (العربى) حتى منتصف ٢٠٠٥ ترسي قواعد جديدة فى التمرد على قيود الحريات الصحفية، محركة خلفها الركود السياسي.

قبل تسعة أعوام كان ممنوعا نقد الرئيس مبارك وعائلته، وحتى بعض رموز نظام الحكم، وكان متفق ضمنيا بين الصحف على عدم تجاوز الخطوط الحمراء، ولكن العربى تجاوزت كل الأسقف، وشنت حملة استمرت أعواما على مؤسسة الرئاسة، هل كان ذلك توجها حزبيا أم ضرورات تحريرية اتخذت فيها القرار منفردا؟

الحقيقة أنه كان قراري منفرداً ففي عام ٢٠٠٠ تولى بشار الأسد رئاسة سوريا، ورغم ثوابتها القومية التى تتفق ومبادئ الحزب إلا أننا كنا فى مأزق تأييد أو نقد توريث الجمهورية، ولإيماننا بفكرة الجمهورية شجعنا الكتاب والزملاء للكتابة عن توريث الحكم، وظهر العدد الذى جاءت به تلميحات عن سيناريو التوريث القادم فى مصر، والذى لن يمر بسلام، وحدثت مناقشات فى الحزب بسبب العدد وعداء النظام، وفى النهاية تلقيت دعماً كاملاً من ضياء الدين داود رئيس الحزب، وظلت الجريدة تنشر عن سيناريو التوريث أربعة أعوام، ولم يكن أحد يجرؤ على أن ينتقد الرئيس.

والنظام استخدم كل الأساليب لوقف الحملة، وحاول بكل الطرق تهميش دور الحزب وحصاره والتضييق عليه واختراقه، ونحن اقتنعنا أن هذا ثمن ما نقوله، ووصل العسف إلى درجة الاعتداء البدني على رئيس الحزب ضياء الدين داود فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وإسقاطه ومنع ١١ ألف صوت انتخابي من أبناء قريته، وأيضاً إسقاط مرشحي الحزب فى الانتخابات المحلية رغم أحقية بعضهم فى الفوز، وحصلوا بعد ذلك على أحكام قضائية تثبت تزوير النتائج لصالح مرشحي الوطني.

قيل إنه عقب سقوط الرئيس مبارك فى مجلس الشعب زاركم رئيس ديوانه د. زكريا عزمى وحذركم من إغلاق الجريدة؟

هذه معلومات غير دقيقة، الذى حدث فى ذلك اليوم العصيب أنى اتصلت بالأستاذ ضياء الدين داود وطلبت مقابلته بعد الإفطار.. كنا فى شهر رمضان المبارك، وقلت له سننشر الوقائع وسنعالج الحدث بتوسع ومهنية، ولن أسمح بكلمة واحدة تدل على الشماتة فى المرض، ووافق على ذلك، وعلمت بعد ذلك أن من زاره فى الحزب هو د. أسامة الباز، وأخبره أن مستشار الرئيس جاء إلى الحزب بدافع شخصي، وأكد أنه لا يحمل رسالة من أحد، متمنياً أن يمر العدد على خير، لأنه لا يضمن ردود الأفعال، أعتقد أنها كانت نصيحة خالصة من شخص له صداقة مع رئيس الحزب.

فى الفترة نفسها كانت (العربى) تمر بأزمة مالية دفعت المؤتمر العام للصحفيين لأخذها مثالا للصحف المتعثرة، ثم رأينا إعلانات حكومية، فهل كان النظام يستخدم الإعلانات للضغط عليكم؟

موضوع إعلانات الوزارات لم يكن يخضع لقواعد بعينها، وهذا مؤشر ترهل النظام الملتفت إلى سيناريو التوريث فقط، وهي مثل أشياء كثيرة تخضع لطبيعة فردية مرتبطة بقوة الوزير أو ذعره من تلميحات أمنية بالمنح أو المنع، بعض الوزراء كان يرفض الإعلان فى " العربى " .. ربما خوفاً من اللوم، وبعضهم يتزعج بشدة من عدد ما .. ويوقف الإعلانات، وأحيانا تجد فى ذات الوزارة الواحدة مواقف مختلفة مثلاً فى عهد ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق كانت " العربى " تأخذ حصة من الإعلانات، وفوجئت باتصال من البلتاجي قال لى إن عاطف عبيد رئيس الوزارة – فى ذلك الحين – طلب منه وقف مدنا بالإعلانات، رداً على حملتنا الصحفية ضد إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق، والبلتاجي صديق أعتز به، ورغم إنه عبر عن استيائه وانزعاجه.. طلبت منه إيقاف الإعلانات، فقال إنه سيوقفها لمدة شهرين حتى يغادر عبيد الوزارة، ثم تعود مرة أخرى، وحدث ذلك بالفعل، ولكن حينما غادر وزير السياحة أوقفت الإعلانات مرة أخرى على عهد المغربى. أيضا استخدم النظام مطابع المؤسسات القومية التى تطبع فيها معظم الصحف، لمراقبة المادة قبل التوزيع وتعطيل الطباعة أحياناً. وأذكر أن أيمن نور رئيس حزب الغد كانت تشن على جريدته إجراءات عنيفة فى مطابع الأهرام، وفى التوزيع وحينما ذهب للأهرام، قال له رئيس المطابع: " والله العظيم نحن لا نفعل بك عشر ما نفعله بالعربى". روى لى أيمن القصة، مؤسسة الأهرام استخدمت كأداة لمحاصرة الجريدة ومنعها من الانتشار، وكان هذا بادياً حينما كنا نطلب زيادة المطبوع طبقاً لحجم إقبال القراء، لكن الأهرام خفضت المطبوع إلى النصف بحجة الديون، و"العربى" هددت أربع أو خمس مرات بمنع الطبع فى عهد إبراهيم نافع، لأن النظام كان يدرك أن منع "العربى" من الصدور فضيحة لا يتحملها.

ألم تكن حجة الديون منطقية؟

لا أعتقد. كان الهدف وضع الجريدة باستمرار تحت الضغط، خاصةً بعد تفجيرها ومتابعتها لقضية التوريث. هذا واضح، لأن الجريدة كانت تصدر يومياً، وتخسر عشرات الآلاف يومياً لمدة ستة أشهر، ولم تكن توزع شيئاً مذكوراً، ولم تعترض إدارة الأهرام على الديون المتراكمة ولم تهدد بمنع الطبع، وعندما أصبحت الجريدة أسبوعية ونشطة وتلقى رواجاً بسبب خطها السياسي المزعج للنظام، خرجت ورقة الديون المتراكمة واعترضت الأهرام على حجم المطبوع، رغم أنه – اقتصاديا – إذا وزعت " العربى " أكثر ستكسب الأهرام أكثر، لكنها أداة فى يد النظام.

ورقابة الأهرام لم تكن معنية بنقد النظام فقط، فقد كانت هناك مواقف مماثلة حين انتقدنا رئيس مجلس إدارتها وتحريرها السابق إبراهيم نافع فى عام ٢٠٠٣، حين غزت أمريكا العراق وأجرى نافع حواراً مع جورج بوش، فكتبت مقالاً بعنوان السفاح فى الأهرام. كان نافع فى الصين، وأبلغه معاونوه فأوقف طباعة العدد، وطلب دفع ٤٠٠ ألف جنيه كديون متأخرة! ودخلنا فى مفاوضات لمدة ١٢ ساعة مع نافع للإفراج عن العدد. فى مرة أخرى انتقد زميلي محمد حمادة نافع، فجاء خطاب يطلب بسداد الديون وإلا لن يطبع العدد.

تعرضت " العربى" لمضايقات عديدة، وصلت إلى حد ضرب زميلي عبد الحليم قنديل بسبب انتقاده للرئيس وعائلته.



معركة توريث الرئاسة على شبكة الإنترنت

فضيحة: إلغاء مؤتمر دولي بالقاهرة لنصرة الشعب العراقي

أسرار خطة باول لتهذيب وإصلاح الحكام العرب

فى تطور مثير: إسقاط عضوية جمال حشمت زعيم الأخوان فى مجلس الشعب

الشيخ الشعراوي: صدقت الله حين قلت: «كلنا جمال عبد الناصر»

مفاجأة سامي شرف: شيوخ الأزهر شلتوت ومأمون وعبد الحليم محمود فى حزب عبد الناصر الطليعي

العربى

وما هو موقف الحزب؟ ألم يحاول ممارسة دور رقابي على الجريدة ولو بحجة وقف التعثر المالي؟

بالطبع كانت أزمة " العربي " مثار جدل دائم داخل الحزب، وكانت هناك قيادات حزبية تحاول أن تثني محرري الجريدة عن تجاوز الخطوط الحمراء ولو مؤقتاً، ولكن كان موقف ضياء الدين داود رئيس الحزب داعماً للجريدة ولموقفها، ورفض أي قرار يتعلق بخفض السقف خاصة أنني أخبرته بأنني سأقدم استقالتي إذا حدث ذلك، والحقيقة أنني حصلت على دعم غير محدود حال دون عدم استقلال الجريدة تحريراً، وصل في بعض الأحيان إلى منع توصيات وقرارات أصدرها المكتب السياسي بفرض نوع من الرقابة الحزبية على كتاب الرأي ، وقيل في وقتها إن لغة الجريدة احتدت لدرجة أنها تهدد الجريدة والحزب معاً، وقرروا تعيين أحد الزملاء ، يتولى منصب قيادي بالحزب كرقيب على كتاب الرأي بالجريدة، وأرسلوا لي خطابات رسمية بذلك، لكني رفضت بشدة لأن الرأي ملك صاحبه، وأيضا دعم موقفي رئيس الحزب، وتقبل المكتب السياسي الأمر وتراجع عن القرارات، نعم كانت لغة المقالات – إلى حد ما – سيئة في بعض الأحيان ، ولكنني رفضت المعالجة بشكل إداري فوقي مثلما يفعل النظام، واقترحت وقتها المعالجة بالحوار والنقاش.

بما أن مقال الرأي ملك صاحبه، هل تقبل منه ما ينتقد القومية العربية أو جمال عبد الناصر؟

لا ، أرفض بشدة .

لماذا؟

هذه جريدة حزبية تنتمي إلى التيار القومي. ولن أنشر رأياً لكاتب له ثأر مع جمال عبد الناصر أو مع العروبة، مع ذلك قد أنشر نقداً حقيقياً وجوهرياً للتجربة الوحداوية، ولمثالب فكرة الوحدة العربية أو تجاوزات عهد الثوار من داخل الانتماء لها، والجريدة نقدت كثيراً الثورة وفشلها ومثالبها، مما أثار غضب الحزب وقيادته أذكر – مثلاً – مقالاً نشر به إساءة لجمال عبد الناصر ولم أتمكن من الاطلاع عليه قبل الإجازة، وتم التحقيق مع الصحفي الذي أجاز المقال وعوقب بغرامة ١٠٠ جنيه، وكانت هناك مطالبات بفصله.. لكني رفضت ذلك.



منظمة مراسلون بلا حدود
التقرير السنوى للعام ٢٠٠٩

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعا عن حرية الصحافة

مصر
مرتبة الدولة من التصنيف العالمي ١٧٣ - ١٤٦
من صيادي حرية الصحافة : كلا
من أعداء الإنترنت : نعم

المساحة ١٠٠١٤٥٠ : كلم ٢
عدد السكان ٧٨٨٨٧٠٠٧ : نسمة
اللغة : العربية
رئيس الدولة : محمد حسني مبارك، منذ العام ١٩٨١

منذ تسلم حسني مبارك زمام السلطة في العام ١٩٨١، لم يتراجع عن نية السيطرة على حرية الصحافة كما حرية إعلام المواطنين.

الواقع أن إنشاء أي صحيفة لا يقتضي دعم المجلس الأعلى للصحافة بإدارة رئيس الدولة وحسب، بل أيضاً دعم مجلس الوزراء ومختلف الأجهزة الأمنية . ومع أن القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ يجيز لكل حزب سياسي تأسيس منشورته الخاصة، إلا أنه يحق للسلطات ، في حال نشر مقالات تشبه " التهديدات التي تمس بالأمن القومي "، بإقفال الصحيفة والحزب بشكل اعتباطي. وبما أن الحكومة المصرية تملك ٩٩ بالمئة من دور الصحافة، فهي تحتفظ بالسيطرة الكاملة على مطبوعات القطاع برمته، ما يمنحها صلاحية فرض الرقابة على نشر أي صحيفة في أي وقت تشاء.

إلا أن الصحفيين المصريين يبذلون قصارهم لتجاوز الحدود المفروضة بالرغم من حالة الطوارئ المعلنة والقوانين القامعة للحريات السائدة.

ولدى باقي الصحف، تتعايش صحافة المعارضة الخاصة والصحافة المستقلة مع الصحافة الحكومية الرسمية. ولم تمنع الضغوط القانونية والإدارية والاقتصادية هذه الصحافة عن فرض نفسها على الساحة الوطنية.

لكن حرية التعبير تبقى محفوفة بالمخاطر نظراً إلى وجود ٣٢ مادة قانونية تعاقب الصحافة، تتوزع على قانون العقوبات، وقانون الصحافة، وقانون المطبوعات، والقانون المرتبط بمستندات الدولة (الذي يمنع الصحفيين عن النفاذ إلى بعض المحفوظات الرسمية)، والوظيفة العامة، والأحزاب السياسية، وغيرها.

وأمام هذه القيود، أصبح الإنترنت ملجأ لحرية التعبير. وباتت البلاد تسجل أعلى نسبة من النفاذ إلى الشبكة في القارة الأفريقية مع تولى ٢٠ بالمئة من الشعب تصفح الإنترنت. وقد فضلت السلطات المنشغلة بصورة البلاد في الخارج عدم حجب المواقع الإلكترونية لفترة طويلة . إلا أنه، أمام هذا الشغف بالشبكة، بدأ الخناق يضيق على وسائل الاتصالات . ومنذ العام ٢٠٠٨ ، تبدلت شروط استخدام شبكة الإنترنت بلا شريط (واي فاي). وبهذا أصبح الاتصال بالشبكة لقاء بدل كما فرض على المتصل تزويد عنوان بريده الإلكتروني لترسل إليه كلمة المرور واسم المستخدم. ولا يزال مشروع قانون يلحظ عقوبات بالسجن ضد كل من يسيء استخدام الإنترنت وينشر محتويات إعلامية بلا ترخيص من الحكومة، مطروحاً على بساط النقاش في البرلمان حالياً.

وإثر تنظيم حركة " ٦ أبريل " على شبكة الفيس بوك في العام ٢٠٠٨ ، تعرض عدة مدونين للتوقيف.

سجل العام ٢٠٠٨ أكبر قدر من تنكيل السلطات بالصحافة ومتصفحي الإنترنت فاضحاً نيتها ضبط صورة البلاد. وفي هذا السياق ، يعتبر مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد أن هذه السنة كانت " الأسوأ في مجال انتهاكات حرية التعبير منذ العام ١٩٥٢"، وهي سنة إعلان جمهورية مصر العربية . ومنذ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، تودع شكوى يومياً ضد صحفي أو مدون.

ومنذ بداية العام ٢٠٠٨ ، باشرت الحكومة المصرية بحملة ضد التلفزة المستقلة. وفي شهر شباط / فبراير، كانت القاهرة من الداعين الرئيسيين إلى تبني جامعة الدول العربية ميثاقاً مشتركاً من شأنه أن يحد حرية البث الفضائي ويلحظ عقوبات في حال تضمنت برامجها أي إهانة. وتمثلت النتيجة بفرض الرقابة على عدة شركات إنتاج تتعاون مع فضائيات أجنبية منذ بداية السنة.

إن توقيع هذه الوثيقة التي استنكرها المحترفون الإعلاميون لاقت ترحيب المدير العام لشركة نايل سات الفضائية الخاضعة لإمرة الحكومة المصرية علماً بأنه يدعم إرساء جهاز ضبط إقليمي مكلف بتوزيع التراخيص . وإلى تاريخه، يفترض بقنوات التلفزة التي ترغب في البث على نايل سات الحصول على موافقة القاهرة. أما القنوات المعارضة فغير مرحب بها. وخلافاً لقطر التي تمنح قناة الجزيرة حرية واسعة لمعالجة الأخبار المحلية، لا تزال مصر تراقب بدقة الخط التحريري للقنوات التي تستضيفها على قمرها الصناعي. وفي

تعريف بالمنظمة

الأول من نيسان / أبريل ٢٠٠٨، سحبت نايل سات من باقتها قناة الحوار الخاصة من دون أن تتقدم بأي تفسير.

في ١٤ نيسان / إبريل ٢٠٠٨، أقدمت القوى الأمنية على إقفال مكاتب شركة القاهرة للأخبار التي تعد الشركة الرئيسة المزودة للتجهيزات المرئية والمسموعة لعدد من المؤسسات الإعلامية الأجنبية في مصر، إثر بث صور لتظاهرات وقعت في المحلة في السادس من نيسان / أبريل ٢٠٠٨ على قناة الجزيرة. فتقدم اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري التابع للدولة بشكوى ضد مدير شركة القاهرة للأخبار نادر جوهر يتهمه "تشكيل شبكة اتصالات بلا ترخيص" و"البث بلا إذن". وفي ١٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، قرر قاضي الاستئناف إسقاط التهم الموجهة ضده وشركته.

لا يزال مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي قدمته الحكومة في حزيران / يونيو ٢٠٠٨ مطروحاً على بساط النقاش في البرلمان منذ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨. إلا أن هذا المشروع يعرض المحترفين الإعلاميين العاملين في هذا القطاع للخطر. فإن هذا النص الذي يفرض عقوبات جديدة بالسجن تتراوح بين شهر وثلاثة أعوام يهدد حرية تعبير الصحفيين الذين قد يلاحقون بتهمة "المس بالسلم الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والنظام العام، وقيم المجتمع". ويلحظ هذه القانون الجديد الذي تطغى المصطلحات عليه إنشاء هيكلية وصاية (الوكالة الوطنية لضبط قطاع الإعلام المرئي والمسموع) تمنح كل الصلاحيات لتقرر سحب ترخيص المؤسسات الإعلامية اعتباطياً. أما إدارتها فيتولاها ممثلون عن وزارة الإعلام وعناصر من أجهزة أمن الدولة.

مراسلون بلا حدود، منظمة لخدمة المصلحة العامة

تناضل منظمة مراسلون بلا حدود يومياً ليستعيد الإعلام حقوقه في عالم يعيش أكثر من ثلث سكانه في بلاد تنتفي حرية الصحافة فيها. فقد شهد العام ٢٠٠٣ مقتل ٥٣ عاملاً محترفاً في مختلف وسائل الإعلام فيما يسعون إلى إعلامنا. وحالياً، يقبع أكثر من ١٠٠ صحفي في سجون العالم لأنهم أرادوا بكل بساطة ممارسة مهنتهم. وعلى هذا المنوال، لا عجب في أن يمضي أحد الصحفيين في نيبال أو إرتريا أو الصيعدة أعوام وراء القضبان بسبب كلمة أو صورة نشرها. وبما أن اعتقال أحد الصحفيين أو قتله يدل أكثر ما يدل على إلغاء شاهد أساسي على الحقيقة وتهديد حق كل فرد بالإستعلام، لم تتوقف مراسلون بلا حدود يوماً عن نضالها الدؤوب هذا منذ حوالى ٢٠ عاماً.